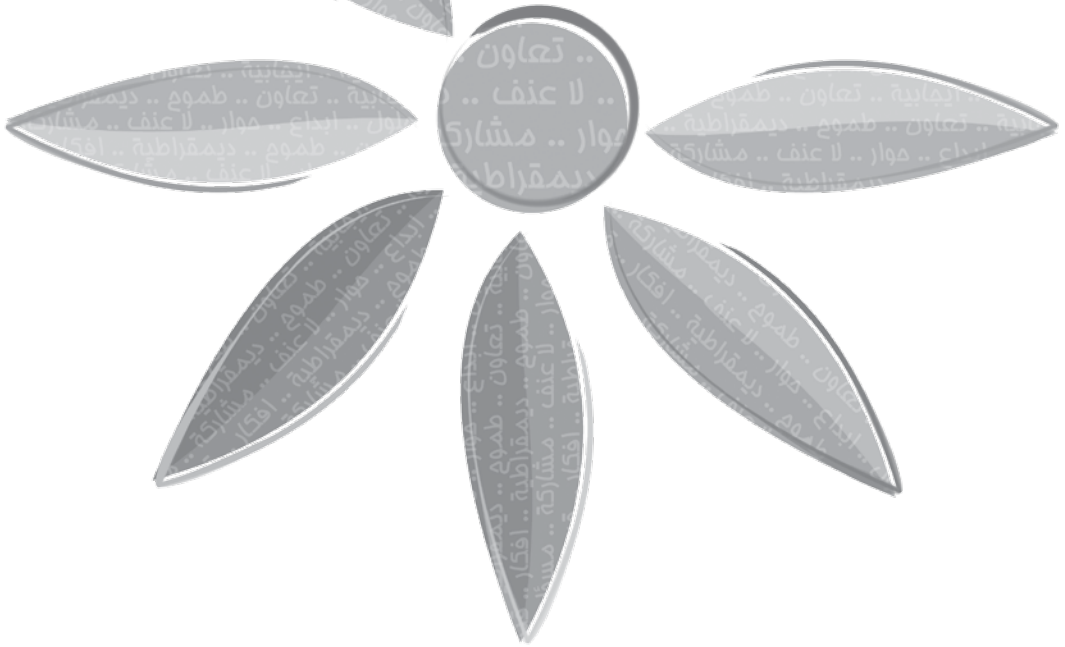


المؤتمر الشبابي

الحوار واللاعنف في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية



رام الله - فلسطين

٢٠١١

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل آراء اصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة تعاون لحل الصراع أو الممول

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة تعاون لحل الصراع

فريق العمل

شادي زين الدين

رشا سليم فتیان

هاني سميرات

ربا قدادحة

للتواصل معنا

فلسطين - الضفة الغربية - رام الله - عمارة MBC الطابق الأول، ص.ب. ٢٤٦٢

هاتف: ٠٢ ٢٩٦٧٩٣٠ | فاكس: ٠٢ ٢٩٦٧٩٣١

البريد الإلكتروني: taawon@taawon4youth.org

الصفحة الإلكترونية: www.taawon4youth.org



برنامج المؤتمر

| الفترة الزمنية | الموضوع | المتحدث/ة | إدارة الجلسة |
|--------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|
| ٩:٣٠ - ٨:٣٠ | التسجيل | | |
| ١٠:٠٠ - ٩:٣٠ | الافتتاح - كلمة ترحيب مديرة المشروع. - كلمة تعاون لحل الصراع - رئيس مجلس الإدارة. | السيدة/ رشا فتیان السيد/ ابراهيم ربابعة | السيدة/ بدرية الشاعر |
| الجلسة الأولى | | | |
| آفاق دمج الحوار السلمي واللاعنف في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية | | | |
| ١٠:٣٠ - ١٠:٠٠ | ١. نظرة عامة ٢. تجارب عملية | السيد/ سمح شبيب السيد/ عبدالله أبو رحمة | السيد/ أشرف صوايف |
| ١٠:٤٥ - ١٠:٣٠ | استراحة | | |
| الجلسة الثانية | | | |
| العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف وتطورها بخطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية | | | |
| ١٢:١٥ - ١٠:٤٥ | ١. مجموعة (١): العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج مؤسسات القطاع الحكومي والاحزاب السياسية. ٢. مجموعة (٢): العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج المؤسسات الاعلامية. ٣. مجموعة (٣): العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج المؤسسات الاهلية. | السيدة/ بيسان أبو رقطي السيد/ منتصر حمدان السيد/ عارف جفال | السيد/ سالم جلايطة الانسة/ هند مصلح السيد/ احسان نصار |
| ١٢:٣٥ - ١٢:١٥ | استراحة | | |
| ١٢:٣٥ - ١٢:٣٥ | عرض نتائج مجموعات العمل والتوصيات | | |
| الجلسة الثالثة | | | |
| ٢:٤٠ - ١:٤٠ | نظرة دولية: «الرواية اللفظية». | السيدة/ سارة كوب Dr. Sara Cobb | السيد/ علاء العزة |
| ٣:٠٠ - ٢:٤٠ | توصيات وآليات عمل مقترحة | | |
| ٣:٣٠ - ٣:٠٠ | تكريم لمشاركين مشروع خطوة نحو الحوار السلمي | | |
| ٤:٣٠ - ٣:٣٠ | غذاء | | |



تقديم

يأتي هذا الكتيب ليعرض أوراق عمل وتوصيات مؤتمر «الحوار السلمي واللاعنف في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية» الذي عقد بتاريخ ١٠ أكتوبر/ ٢٠١١ وقد هدف المؤتمر إلى تعميق وتعزيز لغة الحوار بين الشباب الفلسطيني وكافة فئات الشعب الفلسطيني للمساهمة في إنجاح دمج الحوار السلمي واللاعنف في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية، للمضي قدما باتجاه العمل على تعميم ثقافة الحوار السلمي في المجتمع الفلسطيني. ويعرض هذا الكتيب وجهات نظر تحليلية ونقدية لواقع الحوار السلمي واللاعنف ووجوده أو عدمه في برامج وسياسات المؤسسات الفلسطينية... إضافة إلى نظرة على التجارب العملية التي تناولت هذا المفهوم في برنامجها وينتهي بورقة علمية من نظرة دولية.

تناولت الجلسة الأولى نظرة عامة على مؤسسة السلطة الفلسطينية والإجراءات المؤسساتية فيها والتي أشارت إلى أن العنف لا يقتصر على استخدام السلاح وحسم الأمور بالوسائل العسكرية فقط. هنالك عنف عسكري - أمني مباشر، وهنالك عنف تعسفي يمكن استخدامه بحجب الحريات العامة، والحيلولة دون التعددية السياسية والتعبيرية. وهنالك عنف في الإجراءات المؤسساتية، عبر ممارسة التفرد، واستثناء الوسائل الديمقراطية للتغيير والوصول إلى ما هو أفضل. واستكملت الجلسة الأولى بمدخلة عن الحوار واللاعنف في المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان كتجربة عملية من الواقع الفلسطيني.

و لنتائج أكثر تخصصا تم عقد ورشات حوار شبابية بالتوازي تتناول العقبات والسبل نحو دمج الحوار السلمي واللاعنف في كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية والمؤسسات الإعلامية.

حيث اعتبرت ورشة المؤسسات الحكومية أن إطلاق عمليات المراجعة والحوار وبناء التوافقات لا تقع ضمن مسؤوليات النخب وصناع القرار بل تتطلب أيضا انخراط من مختلف الفئات المؤثرة والمتأثرة بما يدور في فلك المؤسسة وخارجها.

وركزت ورشة المؤسسات الأهلية على أن العديد من المؤسسات الأهلية انتهجت وتبنت مبدأي الحوار السلمي واللاعنف في برامجها ولكن دون إعلان واضح ودون التأكد من قدرات المؤسسات في مجالي الحوار واللاعنف.

وأكدت ورشة المؤسسات الإعلامية أن دورها ينطوي على الدور التثويري والتوعوي في المجتمع إضافة إلى تقديم المعلومات وانطلاقا من هذه المسؤولية فإن تورط وسائل الإعلام في ممارسة التحريض العلني للعنف أو الدعوة إلى إثارة النعرات الحزبية والطائفية يساهم بصورة تلقائية في إخراج نفسها من سياق المهنة وأخلاقياتها ومغادرة الحياة العامة للمجتمع والانزلاق نحو الحياة الحزبية السياسي ما يجعلها حزبية الصفة.



وتم اختتام المؤتمر بجلسة أكاديمية من باحثة أمريكية حول الرواية اللفظية واللاعنف والتي سلطت الضوء على حالات ناجحة في خلق التناقض الاجتماعي في سياق الاضطهاد، وعرضت أمثلة عندما تفشل روايات اللاعنّف في تحقيق التغيير الاجتماعي إضافة إلى الدروس المستفادة من نهج رواية اللاعنّف وتم ربطها بالسياق الفلسطيني.

تبقى الإشارة إلى دور القنصلية الأمريكية في إنجاح هذا المؤتمر من خلال الدعم لمشروع «خطوة نحو الحوار السلمي» والشكر الخاص لطاقتهم وأسرة مؤسسة تعاون لحل الصراع.

الإفتتاح





كلمة



السيدة / رشا فتيان
ترحيب مديرة المشروع

السيدات والسادة الحضور.

الأخوة والأخوات قادة العمل الشبابي..

ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني الكرام..

اسمحولي بداية أن أرحب بكم على مشاركتكم لنا هذا المؤتمر الذي يهدف إلى اختتام مشروع «خطوة نحو الحوار السلمي» بحوار شبابي موسع حول «الحوار والوسائل السلمية في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية».

يأتي هذا المؤتمر الذي تعقده مؤسسة تعاون لحل الصراع وبشراكة حقيقية مع القيادات الشابة في سياق:

التأكيد على استراتيجيتها كمؤسسة أهلية وشبابية تشجع وتنادي بالحوار والوسائل الودية في التعامل مع مواقف النزاع.

كما أن هذا المؤتمر يأتي تتويجا لمشروعنا «خطوة نحو الحوار السلمي» الذي بدأنا منذ اثني عشر شهرا والذي استهدف العمل المباشر مع ٥١ شاب وفتاة من محافظات ومؤسسات شبابية و حزبية و أكاديمية مختلفة بهدف تعزيز الحوار والوسائل السلمية في السياسات والبرامج وأنشطة المؤسسات والمجتمع الفلسطيني، وكذلك بناء قدرات الشباب الفلسطيني على خوض حوارات وطنية ودولية ناجحة إضافة إلى نقاش مفهوم ثقافة السلام بين الشباب وأن تكون قوة تغيير لتحقيق الوحدة الوطنية التي تمثل حجر الأساس في إنجاز المهام الوطنية الملقاة على عاتقنا جميعا.

لقد تخلل مشروع خطوة نحو الحوار السلمي العديد من الأنشطة المميزة سواء تلك التي تعلقت ببناء قدرات الشباب المشاركين في المشروع على مهارات الحوار وفقا لمنهجية متكاملة تعتمد على «العناصر السبعة في الحوار»، أو الحلقات التلفزيونية الحوارية الست التي نظمها وشارك بها الشباب. إن من الأهمية الإشارة إلى دليل التدريب الذي جاء كأحد مخرجات هذا المشروع. لقد جاء هذا الدليل تحت عنوان: «سيمفونية التغيير»، ليقدم لنا أداة جديدة في فهم وتحليل الحراك الشبابي العربي وكذلك النضال الشعبي في فلسطين. لقد اعتمدنا في بناء هذا الدليل على منهجية ونظرية علاقات القوة التي لا تقدر شكلا نضاليا بعينه بقدر ما تؤمن باختيار الشكل النضالي الملائم في اللحظة التاريخية الملائمة.. لقد أكدنا عبْره على رسالتنا التي تقول بتكامل أدوار الجميع في عملية النضال وأنها يجب أن نبتعد عن تصنيف نضالنا وأنه فقط: إطلاق صواريخ أو مفاوضات، لأن سيمفونية النضال فيها من التنوع والإبداع ما هو أكبر بكثير من هذا الحصر الضيق لأشكال النضال المتاحة.



لن أنسى أن أشير إلى المبادرات الشبابية الثلاث التي جاء بها المشروع والتي عبرت عن احتياج الشباب وكذلك عن قدرتهم على المشاركة الحقيقية في عملية التغيير، خاصة وأنها جاءت مواكبة لليوم العالمي للسلام الذي صادف في الواحد والعشرين من الشهر الماضي.

الإخوة والأخوات،

الحضور الكرام،

في الثالث والعشرين من أيلول من هذا العام وقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس مقدما طلب فلسطين بالعضوية الكاملة في هيئات الأمم المتحدة.. كنا جميعا قد أسمىنا ذلك بأنه خطوة تاريخية.. وأنه استحقاق تأخر عقود طويلة.. وأنه بداية لمرحلة نضالية وسياسية جديدة نحو حريتنا واستقلالنا من الإحتلال الإسرائيلي..

يأتي هذا المؤتمر منسجما مع رؤية القيادة الفلسطينية بالحفاظ على «سلمية» الربيع الفلسطيني الذي دقت ساعته... وتأكيدا على نجاعة الوسائل الشعبية السلمية في النضال وفي تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية..

إن سلمية الحراك الجماهيري، والتي كان لنضالنا الفلسطيني أعظم المساهمات فيها منذ الإضراب الشهير في العام ١٩٣٦ أو في الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية أو عبر تبني سلمية الحراك في ربوع الوطن العربي.. إن كل ذلك لهو تأكيد على صحة استراتيجيتنا في مؤسسة تعاون لحل الصراع التي تؤكد على الوسائل الودية والشعبية للتغيير والتي طالما نادينا وعلنا عليها من اللحظات الأولى للتأسيس في العام ٢٠٠٢.

الإخوة والأخوات،

الحضور الكرام،

اليوم... وفي مؤتمرننا هذا فإننا سنقوم بنقاش مجموعة من الأفكار والمحاو وأوراق العمل التي تتناول الحوار والوسائل السلمية في التحرك من جوانبها المختلفة.

إن محورنا الأول الذي ستمت تغطيته سيأتي تحت عنوان «آفاق دمج الحوار واللاعنف في خطط وبرامج المؤسسات الفلسطينية» وسيقوم بتغطيته كل من السادة «الأستاذ سميح شبيب والسيد عبد الله أبو رحمة». يليها تعقد ٣ ورشات حوارية بالتوازي تسلط الضوء على العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف في خطط وبرامج كل من: القطاع الحكومي والأحزاب السياسية بحضور السيدة/ بيسان أبو رقطي، والمؤسسات الإعلامية بحضور السيد/ منتصر حمدان والمؤسسات الأهلية بحضور السيد عارف جفال.

وتنتهي بجلسة أخيرة تتناول النظرة الدولية للرواية اللفظية لللاعنف مع الدكتورة سارة كوب وربط بالسياق الفلسطيني من السيد علاء العزة.



الاخوة والاخوات،

الحضور الكرام،

يسعدني القول أن هذا المؤتمر سيكون مؤتمرا شبابيا خالصا.. بمواضيعه. بمن يقوده ويشارك في الحوارات التي ستتخلله.. إن ذلك نابع من وعينا ومعرفتنا وإيماننا بدور الشباب الفلسطيني والعربي.

لقد أكد الشباب العربي في حراكه المطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية أن هذه العملية قد حملت بين طياتها تمكيننا للشباب كما أنها تساعد على خلق بيئة تمكن الشباب من أخذ دورهم القيادي الحقيقي.

كما أكد الشباب الفلسطيني عبر مسيرة النضال الطويلة على دورهم المتقدم والطليعي.. وها نحن اليوم نقف متضامنين مع أبطالنا أسرى الحرية في يومهم الرابع عشر في معركة الأمعاء الخاوية التي يخوضونها ضد سجانهم.. فالتحية والحرية لهم والمجد لشهدائنا والنصر لربيعنا الفلسطيني الذي دقت ساعته.

قبل أن أختتم كلمتي اسمحولي أن أشكر الفنصلية الأمريكية العامة على دعمهم لهذا المشروع وعلى جهودهم معنا في استقدام السيدة الدكتور / سارة كوب والتي ستشاركنا عبر تقديمها لورقة عمل حول: الرواية اللفظية للاعنف.

كما أوجه الشكر الكبير الى جهود فريق العمل المكون من الزملاء هاني اسميرات وربما قدادحة و شادي زين الدين والى جهود ودعم اللجنة التوجيهية التي ضمت كل من السيد/ معمر عرابي - تلفزيون وطن والدكتور عمر رحال - مركز شمس للديمقراطية والاعلام والسيد احسان نصر - مسؤول اللجنة الشبابية لحزب جبهة نضال والاخ سالم جلايطه .

أتمنى أن تتكلل أعمال المؤتمر بالنجاح و بالخروج بتوصيات استراتيجية و ببناءة.

وأهلا و سهلا بكم



كلمة



السيد / ابراهيم ربابعة
رئيس مجلس الإدارة
مؤسسة تعاون لحل الصراع

السادة الحضور مع حفظ الالقاب

أهلاً ومرحباً بكم في هذا اليوم نتقدم خطوة جديدة في إسهامنا المجتمعي في تقديم أدوات التغيير للشباب الفلسطيني، التغيير الاجتماعي الإيجابي البناء الذي يسهم بصورة واضحة وجليّة في تطوير بنية المجتمع وتمكين أبنائه وعكس واقع إيجابي يقوم على النظر بعين مختلفة إلى كل المتغيرات المحيطة ويعطي الشاب الفلسطيني القدرة على تقديم دورة بكل إيجابية تركز على الحوار والانسجام والتكامل، وبكل تأكيد فإن هذا المؤتمر يأتي بتوقيت حرج وحساس من عمر الشعب الفلسطيني يحتاج لدور شبابي مميز وفعال ومؤثر يشكل رافعة للمرحلة من أجل التقدم نحو الأمام.

الحضور الكرام:

لقد شهدت الفترة الأخيرة حراكاً وطنياً عارماً من أجل الوصول إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية بإقامة الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشريف، حلم طال انتظاره وأصبح لا بد من استخدام كل الوسائل الشرعية من أجل تحقيقه وهذا ما قامت به القيادة الفلسطينية من خلال التوجه للأمم المتحدة من أجل نيل الاعتراف الرسمي، هذه الخطوة جاءت مع تأكيد القيادة على أن هذا الاعتراف لا يغير من التوجه الفلسطيني الرسمي بالحصول على كافة الحقوق الوطنية من خلال مفاوضات متكافئة واضحة المعالم والأهداف، وهذا ما يتطلب ضغطاً أمريكياً على الجانب الإسرائيلي من أجل العودة لمفاوضات دون استيطان وبسقف زمني محدد ويتطلب دعماً حقيقياً للدولة الفلسطينية التي أشار إليها سابقاً الرئيس الأمريكي باراك اوباما بكل صراحة ووضوح.

وبكل تأكيد فإننا نثمن دوماً دور المساعدات الدولية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص في بناء مؤسسات الدولة وتهيئة المجتمع المدني لكننا لا نتفهم العمل على ربط المساعدات الأمريكية بأية مواقف سياسية، ونعتقد أن هذه المساعدات التي ترد باسم الشعب الأمريكي لا تقدم تحت مسوغ حماية إسرائيل بقدر ما هي مقدمة من أجل تطوير بنية المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته من أجل المساعدة في التحول لدولة عصرية ديمقراطية تمثل تجربة مميزة في الشرق الأوسط، ومن هنا فإننا ومن خلال دورنا الفاعل كمؤسسة أهلية فلسطينية لها جذورها وامتدادها الوطني لا نسعى لأي شكل من أشكال الدعم المشروط والمرتبط بأجندات أيّاً كان عنوانها بل نحن نتحدث عن مساعدة العالم بكل إيجابية وبناء على القيم والمفاهيم الراسخة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.



إن هذا المجتمع الفلسطيني يعتبر من المجتمعات الفتية حيث تزيد نسبة الشباب في مجتمعنا عن النصف، وهذا ما يجعلنا كشباب قوة مؤثرة بحاجة لمزيد من الدعم، وأنني من هنا ومن خلال ما سبق أعبر بكل صراحة عن تطلعات الشباب بالحرية والاستقلال والمستقبل، ومن هنا فإنني أنقل لكم تجربتي مع هذه المؤسسة الرائدة، حيث بدأت تجربتي مع تعاون متطوعاً في بدايات عملها واكتسبت من خلالها العديد من المهارات والقدرات الخاصة في جوانب متعددة من الوساطة وحل النزاع والحوار وبناء القدرات الخاصة في مجالات الإدارة والتخطيط والاتصال، وهذا ما أهلني للتقدم والمضي قدماً مع هذا البيت الشبابي لأصبح عضواً في مجلس الإدارة ومن ثم رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة، إن هذه التجربة بنظري نموذجاً يجب أن يعمم من خلال مؤسساتنا الشبابية وأعتقد أن الفرصة بأيديكم زملائي الشباب للتقدم وتطوير قدراتكم مع تعاون لتتقدم نحو إنتاج قيادات شابة فاعلة ناضجة واعية تدرك مكنونات العمل المجتمعي وتفاصيل الدور الذاتي لبناء المجتمع، أشكركم وأشكر الجهات الداعمة لهذا المشروع وأتمنى دوام التعاون والتقدم الإيجابي بما فيه مصلحة مجتمعنا ومؤسساتنا المدنية.

الجلسة الأولى



آفاق دمج الحوار السلمي واللاعنف في
خطط و برامج المؤسسات الفلسطينية



السيد / سميح شبيب
محلل سياسي

مداخلة حول، آفاق دمج الحوار واللاعنف في سياسات وبرامج المؤسسات الفلسطينية

نظرة عامة

جاءنا تأسيس السلطة الفلسطينية وبناء هياكلها ومؤسستها كافة، وفقاً لما تضمنه الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، من مبادئ وقعت عليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية م.ت.ف.

ووفق هذا الاتفاق، كان لا بد من تأسيس المجلس المنتخب من الشعب الفلسطيني مباشرة. وقد تغير اسمه من مجلس منتخب، إلى المجلس التشريعي، وزاد عدده أيضاً. لذا، يمكن القول بأن السلطة الفلسطينية، كبنية سياسية - إدارية مؤسسية، هي ثمرة من ثمار عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي أولاً، وقبل أية اعتبارات أخرى.

منذ قيام السلطة الفلسطينية، تشابكت منظمة التحرير مع مؤسسات السلطة، فكان رئيسها هو رئيس اللجنة التنفيذية ذاته، وكان الكثير من الوزراء في الوزارة الأولى أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان من المقبول أن نرى مؤسسات مقابلة للوزارات في منظمة التحرير، وكانت مهامها واحدة، على نمط الدائرة السياسية في منظمة التحرير، ووزارة التعاون الدولي إلى جانب دائرة العلاقات القومية والدولية في المنظمة.

عند نشوء السلطة، نشأت الأجهزة الأمنية الفلسطينية وأبرزها: الأمن الوقائي والمخابرات العامة، وكان معظمها إن لم نقل جلها من عناصر وكوادر حركة «فتح». جرت تجاوزات تطل حقوق الإنسان في السنوات الأولى من عمر السلطة، وهو ما تعرضت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات القانونية والحقوقية له. فيما يتعلق بأصحاب الرأي.. الأمر الذي طال حرية التعبير السياسي. تضاعف حجم هذه التجاوزات كثيراً مع نضوج مؤسسات السلطة، لكنها لم تختف تماماً خاصة وأن ثمة صراع سياسي كان دائراً بين برنامجي فتح وحماس، في الضفة والقطاع على حد سواء.

ثم حسم هذا الصراع في الانتخابات التشريعية الثانية، حيث فازت حركة حماس بأكثرية مقاعد التشريعي، وأصبح من حقها القانوني والدستوري تشكيل الحكومة الفلسطينية، وهو ما جرى حقيقة وميدانياً، حيث قام إسماعيل هنية بتشكيل تلك الحكومة، التي جاءت لوناً واحداً من حماس، بعد مقاطعة الكتل الأخرى المجلس التشريعي. تم نقل السلطات الوزارية كلها إلى أعضاء الحكومة الجديدة، وبدأت الاعترافات على ذلك، بشكل إضرابات مفتوحة في الوظيفة العمومية، ذلك أن معظم كوادر الوزارات، من وكيل وزير إلى مدير عام، ومدراء خاصة هم من الكادر القديم في فتح والفصائل الأخرى..



لم تشهد الانتخابات التشريعية الثانية، وما تلاها من تشكيل الوزارة أية أحداث عنف، أو محاولة حسم أية قضية إدارية أو سياسية أو خلافها بوسائل عنفيه مباشرة. ما حدث عملياً وقلب الأمور رأساً على عقب، هو تلك السابقة الخطرة في النظام السياسي الفلسطيني، وهي حالة الانقلاب العسكري في قطاع غزة، أواسط حزيران ٢٠٠٧.

أقدمت قوات حماس العسكرية المثلة بكتائب عز الدين القسام على العنف المباشر واحتلال مقرات السلطة كافة، ومنها الوزارات والأجهزة الأمنية واللجوء لاستخدام السلاح لحسم أمور تنظيمية وإدارية وسياسية. نجحت حماس في مسعاها العسكري، لكنها خسرت مصداقيتها كحزب سياسي يحسم الأمور ديمقراطياً. استخدمت حماس حججاً كثيرة، لكنها لا تكفي تبرير ما حدث. بالمقابل لجأت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على عنف مقابل تمثل باعتقالات واسعة، طالت أمنيين وسياسيين ونقابيين في آن معاً.

لا يمكن تبرير حملات الاعتقال الواسعة التي قامت بها أجهزة أمن السلطة ولا يمكن نكرانها أيضاً، وهي قضية من قضايا المصالحة المطروحة الآن بين فتح وحماس.

تاريخياً يمكن القول بأن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية م.ت.ف منذ عام ١٩٦٩، ودخول الفصائل المسلحة لجنة التنفيذية، بأنه نظام قائم على التعددية والحوار واستبعاد العنف كوسيلة من وسائل حسم الصراع. كان المجلس الوطني الفلسطيني، بمثابة البرلمان في الخارج، وله تجرى الدورات والحوارات الداخلية، وصياغة البرامج السياسية. لم تجرى عمليات حسم أية خلاف بالعنف والإكراه من ١٩٦٩ - ١٩٩٤. ولم تجرى أية تطورات أو إحداثات داخل هذا النظام من ١٩٩٤-٢٠٠٧، دون مشاورات داخلية. ما أحدث الانشقاق الجيوسياسي هو انقلاب حماس وهو سابقة خطيرة، ستبقى قائمة تهدد وحدة وأمن الكيان السياسي الفلسطيني حتى تجاوزه.

صحيح أن برنامج حماس السياسي غير برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، لكن ثمة نقاط مشتركة يمكن الاتفاق عليها، واستخدامها كبرنامج مشترك يمكن الاعتماد عليه، نحو الانطلاق لما هو أوسع وأشمل من صيغ العمل المشترك، القادر على توحيد الإدارة السياسية والكيان الفلسطينية.

يبقى أن نشير إلى أن العنف، لا يقتصر على استخدام السلاح وحسم الأمور بالوسائل العسكرية فقط. هنالك عنف عسكري - أممي مباشر، وهنالك عنف تعسفي يمكن استخدامه بحجب الحريات العامة، والحيولة دون التعددية السياسية والتعبيرية. وهنالك عنف في الإجراءات المؤسساتية، عبر ممارسة التفرد، واستثناء الوسائل الديمقراطية للتغيير والوصول إلى ما هو أفضل.

هنا، يمكن أن نشير إلى مؤسسات عديدة من مؤسسات العمل المدني والأهلي، حيث تتبوأ شخصيات محددة قيادتها، وتبقى في مواقعها تلك دون أية تغيير بحكم غياب الوسائل الديمقراطية الكفيلة بتطوير عملها وأدائها.



ورقة عمل



السيد:
عبد الله أبو رحمة
منسق اللجنة الشعبية
لمقاومة الجدار والإستيطان
/بلعين

الحوار واللاعنف في المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان

تعتبر المقاومة الشعبية من الاستراتيجيات التي انتهجها الفلسطينيون في مقاومتهم ضد وجود الاحتلال منذ بداية الانتداب، حيث تُمارس بصورة يومية وبعده أشكال، لكنها كانت واضحة في ثورة البراق عام ١٩٢٩ و ثورة عام ١٩٣٦ وانتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، وفي مقاومة الجدار بعد عام ٢٠٠٢.

في الثلاثين من أيلول عام ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى، وقد كانت عسكرية بامتياز، وقد نجح الاحتلال الإسرائيلي بإعلامه المتميز والمتفوق في توصيل فكرة أن ما يجري في فلسطين هو حرب بين جيشين، فقد أبدع في قمعه وقتله للبشر وتدميره للحجر والشجر والبنية التحتية، وقد ازداد الوضع سوءا بعد ما جرى في أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث اعتبرت أمريكا ما جرى إرهابيا، وقد نجحت إسرائيل في حشد التضامن معها وخصوصا عندما كانت تُنفذ العمليات الاستشهادية، معتبرة ذلك إرهابا، مع أن المواطن المحتل من حقه مقاومة الاحتلال بكل الطرق، لكن إسرائيل وظفت ما جرى بعد أحداث سبتمبر بصورة تخدم مصالحها، من خلال اصطحاب الحافلات المفجرة وعرض صور الحوامل والأطفال والشيوخ المصابين نتيجة تلك العمليات، مما شجع خصومنا في العالم للتشهير بالنضال الفلسطيني ووسمه بالإرهاب، وأخرج مناصرنا ودفعهم إلى السكوت، لأن إذا ما حاولوا الدفاع عنا والتظاهر معنا فإنهم سيوسمون باللاسامية، لهذا كان الفلسطينيون في وضع لا يحسدون عليه.

في عام ٢٠٠٢ بدأ الاحتلال الإسرائيلي ببناء الجدار الذي يصادر مساحات شاسعة من الأرض ويدمر الحياة الفلسطينية، وقد بدأت العديد من التظاهرات المناهضة له، ولكن استمرار العمليات العسكرية في تلك الفترة من جهة كان يطفئ على العمل الشعبي السلمي، وإغلاق الطرق ووضع الحواجز وصعوبة وصول الإعلام من جهة أخرى حال دون انتشارها بصورة واسعة.

في مطلع عام ٢٠٠٥ تسلم رئاسة الدولة الفلسطينية الأخ محمود عباس، وقد كان واضحا في برنامجه الانتخابي، والذي كان دائما ينادي به حتى قبل أن يرشح نفسه للرئاسة، وخصوصا فيما يتعلق بعسكرة المقاومة الفلسطينية، فقد كان من المناهضين للعسكرة، وفي نفس الوقت أعلنت معظم الفصائل وخصوصا حماس عن التهدئة وطرح الهدنة المؤقتة، دون أن تقدم بديلا عن ذلك، لهذا كانت الظروف العامة مؤاتية للبدء بمقاومة شعبية، وقد كانت بلعين في تلك الفترة قد بدأت في مسيراتها ومواجهتها



القانونية والميدانية مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما دفع إلى تسليط الضوء على ما يجري فيها، وقد اهتم الإعلام بتغطية معظم نشاطاتها، وقد اهتمت اللجنة الشعبية بعناصر أخرى ساهمت في الاستمرار وحشد التضامن مثل الإبداع والتجديد في الأفكار.

الحوار واللاعنف في تجربة بلعين

لقد كانت البدايات في غاية الصعوبة، فقد كان لا بد من المشاركة الدولية والإسرائيلية في المسيرات، من اللحظة الأولى بل من فترة الإعداد والتخطيط كانت مشاركة المتضامنين الدوليين والإسرائيليين موضوعة على الأجندة، وقد كان قبول مشاركة النشطاء الإسرائيليين شبه مستحيلة، ففي المجتمعات الريفية وعند معظم الفلسطينيين لا يعرفون الإسرائيليين إلا بصورة جنود الاحتلال، فكيف لهم يقبلونهم بينهم في مسيراتهم، العديد من المواطنين وسمهم بالمخابرات، والتعامل معهم كان بحذر، هنا كان دور اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في الحوار مع المواطنين من أجل الفصل بين الجندي الإسرائيلي والمتضامن الإسرائيلي الذي يعرض نفسه للخطر وأحيانا للموت، فقد اعتمدت اللجنة على تصرفات ومشاركات المتضامنين ومواقفهم وكيفية تعاملهم مع الجنود في إقناع المواطنين الفلسطينيين على تقبل هؤلاء المتضامنين وعدم مساواتهم بالجنود، فمنهم من يرفض الخدمة العسكرية، ومنهم من أصيب بإصابات حرجة، ومنهم من ضرب بصورة وحشية، ومنهم من اعتقل لفترة طويلة، ومنهم من خضع للإقامة الجبرية في منزله، ومنهم من كان يليبي نداء الاستغاثة في منتصف الليل عندما كانت القرية تتعرض للمدهامات الليلية الوحشية التي تستهدف اعتقال النشطاء وإرهاب وتخويف العائلات، فقد كان هؤلاء المتضامنون يحرسون على أسطح المنازل المستهدفة من قبل جنود الاحتلال، ويتصدون بصورة شجاعة لخفافيش الليل، بهذه الصورة بدأ التغيير في طريقه إلى المواطنين، من خلال الشرح والتوضيح والحوار معهم من جانب، ومن خلال ما يحمله هؤلاء المتضامنين من مبادئ وما يصدر عنهم من تصرفات.

أما بالنسبة للمتضامنين الدوليين فقد كان الحوار بينهم وبين اللجنة من جهة، وبين المواطنين واللجنة من جهة أخرى، فقد جاء هؤلاء المتضامنين من دول مختلفة يحملون ثقافات مغايرة عن ثقافتنا، وخصوصا في اللباس والطعام والشراب والتصرفات وخصوصا مع الجنس الآخر، فقد خضع معظم المتضامنين لجلسات من الحوار والتدريب، فقد قمنا بتعريفهم على نوعية اللباس المقبول في مناطقنا الريفية، ووضحنا أن شرب الكحول غير مقبول أيضا، وأن العلاقات الغرامية التي يمارسونها في دولهم غير مقبولة عندنا في ظل مجتمعات ريفية متدينة، وقد كان القبول والتفهم من قبلهم جليا، وعندما كنا نشاهد من يشذ عن هذه القاعدة بسبب قدومه مباشرة إلى المسيرة قبل أن نجلس معه مثلا، كنا نتوجه إليه ونتحدث معه موضحين وجهة نظرنا وقد كانوا يتقبلون ذلك.



أما بالنسبة للمواطنين فقد حاول الاحتلال أن يضلهم من خلال بث الإشاعات بين صفوفهم من خلال ارتباط هؤلاء المتضامنين بالشاباك (المخابرات الإسرائيلية)، وأن هؤلاء المتضامنين يأتون لممارسة الجنس ونقل الأمراض مثل الإيدز إلى أبنائنا، وقد احتاج ذلك لجلسات طويلة من الحوار مع المواطنين، كذلك فإن المخابرات الإسرائيلية عندما أحست بخطورة وفعالية المقاومة الشعبية بدأت تستخدم كل أسلحتها اللاخلاقية من إشاعات وبيانات تلقيها في الشوارع للتشهير والتقليل من شأن منظمي المسيرات الشعبية، وإن الدور الذي يقوم به المتضامنين الدوليين مهم للغاية، والدليل على ذلك مدهامة منازلهم واعتقالهم وترحيلهم ومنعهم من العودة إلى فلسطين، فالشهيذة راشيل كوري نموذج لذلك، والمتضامن الأمريكي ترستيان الذي ما زال أكثر من ثلاث سنوات يعاني من إصابته في رأسه جعلته في غيبوبة طويلة، والمتضامن الياباني الذي فقد عينه.

أما بالنسبة لاستخدام اللاعنف في الفعاليات والمسيرات فقد كان صعبا في الأيام الأولى لانطلاقة المسيرات كما ذكرت في البداية، حيث أن الطابع العام في المواجهات مع الاحتلال كان يغلب عليه المقاومة العسكرية، فقد اعتمد التغيير على النتائج التي بدأت تتلقاها اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار، والتي تعتبر بمثابة تغذية راجعة على استخدام اللاعنف، فقد كان للفعاليات التي تبرز سلمية مسيراتنا صدى وتجاوبا ملحوظا من خلال التغطية الإعلامية، وزيادة عدد المشاركين في المسيرات، فقد كان لفعالية تريبب أنفسنا بأشجار الزيتون، وممارسة الاحتلال للعنف في قمعها تأثيرا واضحا على مسيراتنا، حيث كانت الخطة البحث والتفتيش والعصف الذهني من أجل إبداع وسائل وفعاليات سلمية يمكن أن يفوق تأثيرها أحدث الأسلحة التقليدية، هذا ما دفع إلى زيادة عدد المشاركين في الفعاليات، وشجع الإعلام للقدوم للتغطية في كل أسبوع كأنه يأتي لأول مرة فالتقرير الإعلامي اليوم يختلف عن أمس، لأن الفعالية عُرِضت بطريقة جديدة ومغايرة عن الطريقة السابقة، وهذا يجذب المشاهد من ناحية إعلامية، كثير من الأكاديميين من جامعات مختلفة جاءوا ليعملوا بالبحوث والدراسات حول تجربة بلعين في المقاومة الشعبية واستخدام الفن والإبداع في المقاومة.

من ناحية أخرى فقد شجع استخدام اللاعنف المتضامنين الدوليين للمشاركة في المسيرات دون خوف من الوصف باللاسامية، فهذه مسيرات سلمية وليست إرهابية كما كان الإعلام الإسرائيلي يحاول تضليلهم بها دائما، ومن جانب آخر أيضا يشارك في هذه المسيرات نشطاء سلام إسرائيليون، فهم يناضلون إلى جانب مجموعة من النشطاء الإسرائيليين لنصرة المواطنين الفلسطينيين، فمن حقهم أن يعبروا عن حُبهم لفلسطين ودفاعهم عن قضيتها العادلة بطريقة لا تخرجهم، وهذا شجعهم للقدوم لحضور مؤتمراتنا السنوية، والتي تهدف إلى زيادة المشاركة في المسيرات التي تدعم الفلسطينيين في مقاومتهم للاحتلال، وكذلك دعوة نشطاء المقاومة الشعبية إلى دولهم للمشاركة في مؤتمراتهم والتي تهدف إلى نفس الغاية، ومنحهم الجوائز الكبرى كونهم مناضلين من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني، فقد حصلنا على جائزة كارل فون أوسوتزكي التي تمنحها الرابطة العالمية لحقوق الإنسان في ألمانيا.



من جانب آخر كانت مؤسسات حقوق الإنسان والحركات والجمعيات والأحزاب المساندة لنا تسارع في التعبير عن تضامننا معنا، وخصوصا عندما استشهد زملائنا، وتعرض بعضهم للاعتقال، فقد كان الشجب والإدانة والاستنكار والمطالبة بالإفراج الفوري عن النشطاء والمناضلين الفلسطينيين، فقد بعثت كاترين اشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي برسالة تطالب الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن قادة المقاومة الشعبية واعتبرتهم مناضلين من أجل حقوق الإنسان، وقد بعث رسائل بنفس المضمون مجموعة الحكماء، ومنظمة أمستي، وهيومن رايس وتش وغيرها الكثير.

في الختام إن النجاح الذي حققته تجربة بلعين من خلال استخدامها للمقاومة الشعبية السلمية، فقد نجحت في إزالة الجدار وإعادة جزء من أرضها، واهتمام الجانب الرسمي بصورة واضحة لاستخدام نهج المقاومة الشعبية السلمية، وقد كان واضحا في خطابات رأس الهرم الفلسطيني المتكررة حول دعوة المواطنين لاستخدام المقاومة الشعبية السلمية، والتي عبر عنه أخيرا أمام العالم في خطابه قبل أيام في الأمم المتحدة، وقد شجع ذلك العديد من المواقع الأخرى لاستخدام المقاومة الشعبية غير العنيفة في مقاومتهم لسياسات الاحتلال من حواجز وجدار وبناء مستوطنات، فهناك العديد من المواقع السابقة والحالية مثل بدو وبيدر ودير قديس ومردا ونعلين والمعصرة والنبي صالح وجيوس وبيت سيرا وعابود والولجة وسلوان والشيخ جراح والخضر وبيت أمر وتل أرميدة وبيت أولى ويطا والتواني والأغوار، وبورين، وكفر قدوم، وقد كان استخدام هذا النهج جليا في الأيام الأخيرة لانتزاع عضويتنا في الأمم المتحدة، من خلال خروج مئات الآلاف إلى الشوارع، للتعبير عن حقهم في الحصول على العضوية، وما يجري اليوم من فعاليات تضامن مع الأسرى في إضرابهم عن الطعام بصورة سلمية لهو دليل على توسع نطاق المشاركة في الفعاليات الشعبية السلمية.

الجلسة الثانية



العقبات التي تواجه دمج الحوار واللاعنف
وتطورها وبرامج المؤسسات الفلسطينية



بيسان أبو رقطي
ناشطة مجتمعية

بعنوان: «السبل نحو دمج الحوار السلمي واللاعنف في سياسات وبرامج الأحزاب والمؤسسات الحكومية»

أي سياق؟

بداية، لا بد من تفحص السياق الذي نشهده على الساحتين المحلية والإقليمية من تحديات، باختصار عمليات تغير وثورات. قد يبدو الوضع الفلسطيني وحتى الأمس القريب الأكثر انفتاحا على الحالة الديمقراطية من حيث مساحة الحريات المتاحة وتنظيم انتخابات عامة ومحلية شهد آنذاك بنزاهتها وشفافيتها. ولكن عند الغوص أعمق في تفاصيل المشهد يتكشف مدى انسداد الأفق بالمعنيين السياسي والديمقراطي. مع استمرار الانقسام السياسي والجغرافي واتساع الفجوة بين قمة الهرم وقاعدته. ولعل الانسداد نفسه كان المحرك الأبرز للثورات الشعبية في الدول المحيطة.

ففي العصر الذي وصلنا إليه وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد بالإمكان القبول باستمرار حالة الانغلاق والخنوع وانسداد قنوات الحوار وتمكين الأفواه أو تهميط الأفكار. ولهذا كان للشباب الذين خرجوا في عواصم العالم العربي معظمها - إن لم يكن كلها - كلمة فيما يدور وتصميم على إحداث التغير.

ومن الخطأ التوهم أن الحالة الفلسطينية ليست ببعيدة عما يحدث، فالعوارض تتشابه لحد كبير والأسباب تبدو أيضاً متشابهة.

ما المشكلة؟

لعل السبب الرئيس لغياب الحوار داخل المؤسسات والأحزاب يعود إلى انسداد قنوات الحراك داخلها، أضف الى ذلك أن المنظومات الحزبية والمؤسسية والقانونية والثقافية لم تزل بعيدة عن عملية تحديث وتجديد واعية وممنهجة، ولو بالحد الأدنى. فيما الاستراتيجيات والسياسات والخطط السياسية والاقتصادية والتعليمية لم تزل تفترق للتوافق بين مختلف تعبيرات المجتمع ومكوناته. نظرا لغياب منهجية المشاركة في عمليات التخطيط. فيما العنف بمعناه البنيوي والثقافي غير المرئي، المتمثل بالإقصاء والتهميش والتمييز المناطقي والجنسدي والاقتصادي، لم يزل حاضرا وبقوة.

ولتجاوز حالة التشخيص بكل ما تسببه من إحباط وسلبية ينبغي الالتفات الى الأسباب بحثا عن سبل تجاوز حالة الانسداد تلك.



ما الأسباب؟

البرامج الحزبية لم تحدث وإن حدثت فالتوافق غير موجود نظرا لغياب الحوار. وفشلت في محاكاة المتغيرات والإجابة على الكثير من الأسئلة التي أفرزتها التطورات.

القنوات بين القمة والقاعدة مسدودة وغير موجودة أحيانا.

القوانين والأنظمة لا تعبر عن طموح المحكومين بها. وفي أغلب الأحيان هي مجرد وثائق غير ذات جدوى وصلة لجهة تنظيم العلاقات داخل الأحزاب تحديداً.

انعدام الرؤية المتوافق عليها حول الكثير من القضايا والمصيرية منها تحديداً.

الحياة الديمقراطية معطلة والثقافة الديمقراطية لا تمثل أولوية لدى النخب وفي داخل المؤسسات.

التعصب للدوائر الأصغر (مناطقي، عائلي، حزبي) والجنوح نحو الخلاص الفردي، ناهيك عن التكتلات والمحاور على أساس جغرافي وعائلي.

عنف بنيوي غير مرئي وغير معترف به مصحوب بالتهميش لفئات ومناطق بأكملها.

إشكالية في عملية فرز النخب السياسية والفكرية تحمل رسالة حدثية مجددة.

إعلام قاصر وعزوف عن المشاركة والاندماج.

آليات صنع قرار غير واضحة وعملية صنع قرار غير ممنهجة

غياب عمليات واضحة وممنهجة في كل المجالات تقريبا. لا يوجد نقاش مجتمعي ولا التزام بمبادئ الحكم الصالح.

غياب مفهوم التنمية السياسية.

المنظومة القيمية تعرف خللا كبيرا: التسامح والسلمية وقبول الآخر مبادئ على الورق فقط.

كل ما سبق ولد تناقضات داخل المؤسسة وفي بعض الأحوال نزاعات بين تيارات أو أجيال أو رؤى، أضف الى ذلك العزوف عن المشاركة وانعدام الثقة.

ومع كل ذلك لسنا بمنأى عما يدور حولنا من رغبة لدى الشعوب في أخذ زمام المبادرة لإحداث تغيير إيجابي والانخراط في عمليات مراجعة جدية.



كما أننا لسنا ببعيدين تماما عن إمكانيات التغيير السلمي والسلس بأدوات تتماشى مع خصوصيتنا ومع العصر. تحديداً وأننا لم نزل في طور البناء والتأسيس، ومعالم نظامنا لم نزل في طور التبلور. أمل أن نكون في منتصف الطريق.

أي سبل؟

فالأوان لم يفت بعد لإطلاق عمليات مراجعة وحوار تضم مختلف المكونات ثم بناء توافقات لتتوحد خلف رؤية تصل بنا إلى عملية تجديد للعقد الاجتماعي ولتختلف البنى المجتمعية السياسية والمؤسسية القائمة، بأسس عادلة ومعبرة عن الجميع. (النهج التشاركي)

على أن تكون تلك العمليات قادرة على التعامل مع مختلف المستويات:

- مستوى الخطاب/النص: السياسات، البرامج الحزبية، الخطط...
- مستوى القوانين الناظمة والإجراءات المعمول بها
- السلوك والثقافة: الممارسات الديمقراطية وقبول الاختلاف...
- مستوى التمثيل: من يمثل من، هل الجميع ممثل وكيف، هل الأصوات كلها مسموعة، هل يوجد مساحة آمنة للحوار والتعبير...

وهنا بعض المقترحات المحددة

لعل الخطوة الأولى تتمثل في إيجاد آليات تضمن إشراك قطاعات واسعة داخل الأحزاب والمؤسسات في عملية صنع القرار، وعدم اقتصار القرار على الهيئات العليا مع منح القواعد الفرصة للتعبير عن رأيها. مراجعة الأنظمة الداخلية وبرامج الأحزاب والمؤسسات دورياً وبإشراك الجميع ووفق احتياجات وأولويات الأعضاء أو المستفيدين.

دورية الانتخابات وضمان نزاهتها.

تشجيع الفئات المهمشة من خلال إجراءات تمييز ايجابي.

إعادة الاعتبار للأطر المختلفة وعلى رأسها للحركة الطلابية وتحديداً في مرحلة الجامعة كونها الأهم في صياغة وعي جديد.

تأهيل مستمر وممنهج للكوادر.

ضمان انسياب المعلومات واستخدام وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة.

تنظيم حلقات نقاش دورية واستطلاعات رأي لمعرفة الاتجاهات وقياس التوجهات، الرضا.. وليس فقط



لتحديد الحجم ومستوى التأييد.

تفعيل دور الهيئات القيادية الوسطى كونها الصلة بين العليا والقاعدة

تعزيز العمل باستخدام آليات وأدوات الحكم بالمشاركة: تخطيط بالمشاركة فحص الاحتياجات...

كل ذلك ممكن شريطة وجود إرادة في قمة الهرم المؤسسي ورغبة شعبية في الانخراط بهذه العملية.

للأسف حتى اللحظة الشرطان غير متوفران مع الإقرار بصعوبة الخوض في عمليات التحول بل والتخوف من التغيير كأمر طبيعي. لكن هنا لا بد من الإشارة إلى أن عملية التغيير الثوري، التي قد تتولد عن حالة الانسداد، قد تكون أقسى وأصعب وأكثر مخاطرة.

ولعل تجاوز حالة التردد والتخوف تحتاج إلى القليل من الجرأة والكثير من العمل والحوار. حوار مجتمعي شامل غير مقتصر على النخب ومكانه خارج الغرف المغلقة. وهنا يأتي دور الإعلام والمؤسسات كافة الأهلية والقانونية والحزبية والأكاديمية.

إن إطلاق عمليات المراجعة والحوار وبناء التوافقات لا تقع ضمن مسؤوليات النخب وصناع القرار بل تتطلب أيضا انخراط من مختلف الفئات المؤثرة والمتأثرة بما يدور في فلك المؤسسة وخارجها.

السؤال هنا حول المبادرة: من يبادر؟ وكيف؟

في الحالة العربية الراهنة بادر الشباب وإنسان الشارع العادي متجاوزا القيادات والنخب، بما فيها المؤسسات والمعارضة والأحزاب، محولا الشارع إلى ساحة حوار وإن كانت عملية متوترة وعنيفة متمردة وغاضبة في بعض الأحيان.

نأمل في الحالة الفلسطينية أن يقف الجميع في منتصف الطريق وأن تكون قنوات التواصل مفتوحة من طرفيها وبرغبة وقرار جمعي ناجم عن قناعة وحاجة واعتراف بالخلل وليس بفعل ضغط داخلي أو خارجي.

المزيد من الأسئلة؟

حاليا الكثير من الأسئلة الكبرى بانتظارنا وقد تكون فرصة لإعادة الاعتبار للمواطنين، والمؤسسات من خلال إطلاق حوار يعزز مبادئ المشاركة والديمقراطية:

- أي دول نريد لأي مواطن/ة.
- أي قانون يحكمنا.
- أي نظام سياسي ينظمنا.
- أي اقتصاد يلائمنا.



- ما دور الشباب.
 - ما وضعية المرأة.
 - أي صيغة للعقد الاجتماعي نريد.
 - ما موقفنا من الدين.
 - ما دور النخب.
 - ما شكل المؤسسة التعليمية والحزبية.
 - ما محددات المواطنة وما المنظومة القيمية.
- والإجابات برسم كل واحد منا، أفراداً وضمن مؤسسات. فالانخراط في هذه الحال لم يعد حقا بل واجب علينا، فيما أول ما قد نحتاجه للبدء بحوار حول هذه القضايا يتمثل في إعادة بناء الثقة بين المواطن ونظام الحكم، بين الفرد والمؤسسة، مع الحزب، وصندوق الاقتراع، والجامعة... أو ابتداء أشكال جديدة للتنظيم السياسي والاجتماعي كالحركات الاجتماعية وبناء الأتلافات ومجموعات الضغط في قضايا بعينها.
- حوار مفتوح، آمن، سلمي، إرادي بحيث يتحول مع الوقت إلى نمط حياة وثقافة سائدة وليس آلية حل نزاعات وتناقضات وبناء توافقات.



مقدمة



السيد منتصر حمدان
صحفي في جريدة الحياة
وعضو الأمانة العامة لتقابة
الصحفيين

«نحو دمج الحوار السلمي واللاعنف في سياسات وبرامج مؤسسات الإعلام الفلسطينية»

من المعروف بأن للإعلام بوسائله المتنوعة، دوره المحوري والنافذ إلى قطاعات واسعة في المجتمع وهذا ما كرس حقيقة وصفه «بالسلطة الرابعة»، انطلاقاً من الدور المنوط به في مراقبة أداء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة والتعبير عن قضايا وهموم المجتمع ونقلها بوسائل متعددة لمراكز صنع القرار، وممارسة الضغوط من أجل معالجة المشاكل أو وقف التجاوزات المرتبطة بحياة المواطنين في الدولة.

كما يقع على كاهل الإعلام مسؤولية الدور التنويري والتوعوي في المجتمع إضافة إلى تقديم المعلومات الموثقة ونشرها وبثها

لجمهور بطرق مهنية مع مراعاة أخلاقيات المهنة التي تقوم بالأساس على تكريس الموضوعية واحترام الرأي وحق التعبير، وانطلاقاً من هذه المسؤولية فإن تورط وسائل الإعلام في ممارسة التحريض العلني للعنف أو الدعوة إلى إثارة النعرات الحزبية والطائفية يساهم بصورة تلقائية في إخراج نفسها من سياق المهنة وأخلاقياتها ومغادرة الحياة العامة للمجتمع والانزلاق نحو الحياة الحزبية السياسي ما يجعلها حزبية الصفة.

وفي أوج التطورات وتسارع الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة العربية والإنجازات التي حققتها التي كان في مقدمتها إعادة الهبة لقدرة الجماهير العربية على إحداث التغيير، فإن مجموعة من التساؤلات المشروعة بدأت تبرز وتطرح نفسها بقوة حول طبيعة الدور المطلوب من قبل الإعلام في مثل هذه المرحلة خاصة ذلك الإعلام النافذ والمؤثر الذي كان له دوراً واضحاً في الانحياز للقوى الجماهيرية على حساب السلطة الحاكمة، وشكلت فضائية الجزيرة التي تبث من العاصمة القطرية «الدوحة» مثالا ساطعاً للدور الذي يمكن للإعلام أن يلعبه سواء بالسلب أو الإيجاب بعد أن أعلنت وقوفها للجماهير العربية خارج دولة قطر وتبنت مواقف تلك الحركات ودافعت عنها من خلال أفراد مساحة واسعة للتغطية الإعلامية للأحداث الملتهبة في العديد من الدول العربية.

وبما أن هذه الجلسة مخصصة لتسليط الضوء عبر الحديث عن «السبل نحو دمج الحوار السلمي واللاعنف في سياسات وبرامج مؤسسات الإعلام الفلسطينية»، فإنه لا يمكن الولوج لهذا الموضوع دون إلقاء نظرة أولية على واقع الإعلام الفلسطيني وآليات تعامله مع الحوار السلمي واللاعنف في المجتمع



الفلسطيني الذي عايش وما زال يعايش نتائج أخطر صراع دموي داخلي تعرضت له القضية الفلسطينية الذي تجسد في سيطرة حركة حماس بقوة السلاح «العنف المسلح» على قطاع غزة بكامله وما تبع ذلك من انقسام سياسي ما زال الشعب الفلسطيني يعيش تداعياته ونتائجه الكارثية على القضية الفلسطينية.

المفارقة الواضحة تتجسد في حقيقة أن إحكام حركة حماس سيطرتها المسلحة على قطاع غزة تم خلال أيام قليلة بعد حوارات ونقاشات امتدت لسنوات بين حركتي حماس وفتح بمشاركة ممثلي الفصائل، الأمر الذي شكل انتكاسة حقيقية لفكر وقيم الحوار السلمي المبني على احترام الرأي الآخر، خاصة أنه تم اللجوء إلى إحلال منطلق العنف المسلح كبديل متاح ومشروع باستخدام السلاح الفلسطيني ضد الفلسطيني مما شكل نقطة تحول صعبة في آليات إدارة العلاقات الفلسطينية الداخلية في ظل امتداد الصراع ونتائجه إلى كل شرائح وفتات وقطاعات المجتمع وفي مقدمتها وسائل الإعلام الفلسطينية التي كشفت الصراع عن أنها أقيمت بناء على احتياجات حزبية تنظيمية وليس تلبية لاحتياجات المجتمع وفتاته المتنوعة.

وعند التطرق إلى دور وسائل الإعلام الفلسطينية في تغطية الصراع الدموي والانقسام، فإن هذا الدور أظهر بأشكال مختلفة مدى الانحياز لطرف على حساب طرف آخر، إضافة إلى تورط وسائل إعلام محلية بارزة في عملية التحريض، الأمر الذي أدى بصورة واضحة إلى انكشاف مستوى نتائج الانقسام السياسي وتأثيراته حتى على وسائل الإعلام المحلية التي بدأت تخرج عن رسالتها الإعلامية المهنية لصالح الترويج للمواقف السياسية الحزبية على حساب القضايا الوطنية وما يعايشه المجتمع من حالة تمزق، إضافة إلى تغذية مشاعر الكراهية بين أنصار وأعضاء المتصارعين، في حين أن وسائل الإعلام الالكترونية التي تحسب على طرفي الصراع كان لها دورا تحريزيا مفرطا من خلال نشر صور فوتوغرافية إضافة إلى بث أفلام الفيديو العنيفة في إطار عملية تبادل تشويه كل طرف للطرف الآخر الأمر الذي حول تلك المواقع إلى مجرد وسيلة لتغذية مشاعر الكراهية وتغذية العنف، وسط غياب الدعوات أو حتى الإشارة لى أهمية خيارات الحلول السلمية وتكريس الحوار كبديل عن إطلاق النار.

وقد وضع هذا التدهور الناتج عن الصراع وسائل الإعلام المحلية بمختلف أنواعها وانتماءاتها للسياسات، على المحك وكشف بوضوح افتقارها للحد الأدنى من أسس المهنية، بل جرى إحلال السياسات الحزبية والفصائلية للسياسات الإعلامية، وسط غياب المسؤولية المهنية والأخلاقية والوطنية في مواجهة نزعات التطرف وبت الفتنة والدعوة إلى القتل العنفي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن بعض وسائل الإعلام أفردت مساحات واسعة للشتم والقذح والسب في أوسع عملية تشويه للرموز الوطنية والدينية والسياسية ومحاصرة كل الأصوات العقلانية مع إفساح المجال أمام الأصوات الداعية في مضمونها إلى تدمير الذات بشكل مباشر أو غير مباشر.



وفي أعقاب استقرار حالة النية للانقسام التي كان أبرز نتائجها سيطرة حركة حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة، في حين أحكمت الأجهزة الامنية الفلسطينية الرسمية قبضتها على الضفة الغربية، وما تبعها من تطورات سياسية خارجية بدأت وسائل الإعلام المحلية تسلط الضوء على الدعوات الداعية للحوار الوطني وأهمية إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية، لكن هذا الدور لوسائل الإعلام المحلية كان عاجزا عن التأثير الحقيقي في الجمهور بسبب ما فقدته من مصداقية وثقة الجمهور الفلسطيني الذي يبحث عن وسائل إعلام عربية ودولية كبديل عن الإعلام المحلي الذي لا يعبر عن الواقع الحقيقي للمجتمع، في حين شهدت هذه المرحلة تصعيدا ملحوظا لاستهداف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس المقالة في قطاع غزة، والأجهزة الأمنية الرسمية في الضفة الغربية رغم تأكيد الحكومتان في الضفة وغزة بالالتزام بالقوانين والنظام الأساسي للسلطة الوطنية، ما أدى إلى تنامي ما يعرف بالرقابة الذاتية في أوساط الصحفيين والمسؤولين القائمين على إدارات وسائل الإعلام ما ضاعف حالة فقدان ثقة الجمهور بقدرة الإعلام المحلي في التعبير عن واقع المجتمع وهمومه وقضاياها خاصة أن الجمهور الفلسطيني بصفة عامة لا يتسم بالعنف المنظم بل لديه من القيم والمعتقدات والعادات ما يمكنه من تعزيز منطق الحوار السلمي ونبذ كل مظاهر العنف مهما كان مصدره وأسبابه، سيما أن أغلبية شرائح المجتمع عانت من العنف ومظاهره سواء بفعل الاحتلال وجرائمه وممارساته أو بفعل الانقسام والافتتال الفلسطيني - الفلسطيني، دون إمكانية تجاهل حقيقة الهزة العنيفة التي تعرض لها المجتمع بسبب ما يعرف بـ«صراع الأخوة» التي قد تترك آثارها لسنوات طويلة خاصة أننا نتحدث عن مجتمع مغلق مازالت تحكمه.

وأمام هذا الواقع المرير تبرز الحاجة لإعادة ترميم وضعنا الداخلي والاستفادة من التجارب القاسية التي عايشناها في ذروة الافتتال الداخلي وما تبعها من الانقسام ومحاولات تجديده، وهنا أرى خطورة في التعويل على الحل السياسي للأزمة الداخلية وإهمال بقية الحلول المتاحة التي يقع في مقدمتها مفهوم «الحل الاجتماعي» للأزمة الفلسطينية الداخلية الذي يقوم بالأساس على فكفكة الأزمة الداخلية من منظور اجتماعي وإعادة ترميم العلاقات الداخلية انطلاقا لتكريس الحوار السلمي الداخلي وإعادة تكريس مفاهيم «المحبة» و«الأخوة» ونبذ كل محاولات الاحتكام للعنف في معالجة قضايانا الداخلية، والإصرار على التمسك بسيادة القانون والدفاع عن استقلال القضاء وتفعيله باعتباره المنصة التي يقف أمام كل المواطنين سواسية أمام القانون.

ومن أجل تحقيق ذلك فإن على الإعلام الفلسطينية مسؤولية كبيرة في تحقيق هذه الرؤية عبر ضرورة الضغط المجتمعي باتجاه دفع الإعلام المحلي بالالتزام بالخط الوطني العام ورفض أية محاولات لزرجه في الصراعات الحزبية، إضافة إلى فتح حوارات جديدة مع إدارات المؤسسات الإعلامية القائمة وإقناعهم بأهمية دمج الحوار السلمي ضمن سياساتها الإعلامية المعلنة أمام الجمهور باعتباره أولوية ملحة لا



يجوز التراجع عنها، إضافة إلى التزام وسائل الإعلام بالموضوعية والمهنية في تغطية الشأن الداخلي والابتعاد عن منطلق التجيش والتحشيد الحزبي لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، إضافة إلى أهمية نبذ العنف الداخلي ورفض التعامل معه على أنه أمر واقع لا يمكن تغييره، وتكريس حقيقة أننا قادرون كمجتمع ومؤسسات رسمية وأهلية وإعلامية على تقديم نماذج جديدة للأجيال المقبلة التي ترنو إلى تحقيق مستقبل آمن ومستقر يخلو من التعصب ويتيح لها المجال للتعبير عن أحلامها وتطلعاتها على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن الوصول إلى تغيير حقيقي وجوهري في الواقع القائم لا يمكن له أن يتحقق دون تكريس قيم الاحترام والمحبة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى حماية حرية التعبير وحرية الإعلام من محاولات السيطرة والاحتواء، الأمر الذي يستوجب البدء الفوري بإطلاق حوار وطني اجتماعي بمشاركة كافة القوى والأطر والقطاعات والفئات خاصة الشبابية منها من أجل بلورة رؤية وطنية تستند بالأساس على احتياجات المجتمع الفلسطيني بفئاته وقطاعاته المتعددة على طريقة تكريس فكرة الخلاص الجماعي للفلسطينيين من الاحتلال، ومقاومة أية محاولات وخطط ترمي لتكريس الخلاص الفردي، إضافة إلى إعادة صياغة ميثاق وطني عام لكل الفلسطينيين يعيد ترسيم الخطوط الحمر التي تهدمت في أتون الصراع الداخلي، ونبذ العنف الداخلي وتجريم الاقتتال الداخلي ومحاسبة من يقفوا خلفه، واعتماد الحوار السلمي كمنهج وطريقة حياة داخلية بين كل فئات المجتمع.

كما أن الأزمة الفلسطينية الداخلية وتداعياتها تستوجب إطلاق ورشة عمل داخلية مخصصة للبحث عن الإجابات لمجموعة من الأسئلة الملحة التي من أبرزها، أي إعلام نريد؟ وهل بات من المقبول التعامل مع الواقع القائم بأدوات وقوانين إعلامية قديمة؟، وهل من المقبول أن يتسيد الإعلام الحزبي والفصائلي حياتنا السياسية والاجتماعية؟، وكيف يمكن استثمار الإعلام الاجتماعي في حماية مجتمعنا من التمزق التشرذم؟

وانطلاقاً من الوعي الكامل بأهمية الإعلام ودوره التنويري في المجتمع ومسؤولياته المهنية والوطنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فأنا كمجتمع ومؤسسات رسمية وأهلية أمام تحديات كبيرة تستوجب علينا العمل الجاد من أجل تحقيق مجموعة من النقاط أبرزها:

- إطلاق أوسع عملية إصلاح لقطاع الإعلام المحلي الرسمي وغير الرسمي والضغط المجتمعي باتجاه تعزيز الإعلام المستقل المنحاز لقضايا المجتمع وهمومه.
- ضرورة العمل من أجل إعداد ميثاق شرف إعلامي تلتزم به كافة المؤسسات الإعلامية والصحافيين بالقانون الأساسي وتكريس الحوار السلمي عبر سياسات إعلامية معلنة للجمهور.
- العمل من أجل حماية الحريات العامة والحريات الإعلامية والدفاع عن حرية التعبير والرأي باعتباره حقوق مقدسة لا يجوز المس بها.



- تشكيل مجموعات ضغط مجتمعية من أجل فرض الأجندة الاجتماعية على وسائل الإعلام.
- التشبيك ما بين الأجسام الصحافية بما في ذلك نقابة الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الإعلامية الأهلية لتحقيق هذه الرؤية، ومع التأكيد على وسائل الإعلام ليس فوق مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- إطلاق حملات وطنية لتعزيز الحوار السلمي الاجتماعي بما في ذلك الحوار السلمي باعتباره منهج حياة في إدارة علاقاتنا الداخلية.
- استثمار وسائل التواصل الاجتماعي في تكريس القيم الإنسانية والدفاع عنها والترويج لها في أوساط الفئات الشبابية.
- فتح حوار وتواصل دائم مع إدارات المؤسسات الإعلامية بما يساهم في توسيع مساحة التغطية الإعلامية للفئات المهمشة في المجتمع مثل الأطفال والنساء والشباب والفئات الأخرى.



نحو دمج الحوار السلمي واللاعنف في سياسات وبرامج المؤسسات الأهلية الفلسطينية

مقدمة

يعتبر الحوار من أهم أدوات التواصل الفكري والثقافي والإجماعي والإقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما أن الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب من خلالها المزيد من المعرفة والوعي، كما أنه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توليد الأفكار والبعد عن الجمود ويكتسب الحوار أهميته من كونه وسيلة للتآلف والتعاون وبديلاً عن سوء الفهم والتفوق والتعسف. ولم

مقدمة



السيد عارف جفال
مدير عام مؤسسة مرصد
العالم العربي للديمقراطية
والإنتخابات

بعد الحوار أمراً ثانوياً وهامشياً وإنما أصبح ضرورة حياتية لكل الشعوب فقد تقاربت المسافات وتشابكت الثقافات وأزيلت الحواجز بفضل الثورة المعلوماتية والاتصالات. ومنذ زمن طويل كان هذا المفهوم محور دراسات أكاديمية عديدة، وحاول الباحثون من خلال دراسته تعميمه على مختلف التخصصات العلمية، بعد أن كان حكراً على علوم الفلسفة في البداية، وأصبح مع التطور العلمي أحد الوسائل المهمة في تطوير وتعميم المعرفة.

أما اللاعنف فهو مفهوم فقد عرف من قبل المهتمين بتعريفات عدة، إذ عرف اللاعنف في الموسوعة السياسية من ضمن التعريفات التي ذكرت لهذا المبدأ على أنه سلوك سياسي لا يمكن فصله عن القدرة الداخلية والروحية على التحكم بالذات وعن المعرفة الصارمة والعميقة للنفس. وهناك تعريف آخر هو: شكل من التحرك السياسي يتميز بغياب كل تصرف عنيف، بينما يرى آخرون على أنه أسلوب من أساليب العمل السياسي والاجتماعي يحاول أن يجعل قوة الضعيف وملجأ الأخير مرتكزاً على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم، أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به ويرمي إلى ترجيح كفة الحق والعدالة.

الحوار واللاعنف في الحياة السياسية الفلسطينية

رغم أن المصطلحين قد يبدوان ضمن مصطلحات العمل السياسي الفلسطيني إلا أن جذورهما مرتبطة بنشأة العمل الوطني الفلسطيني، فائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية بني كإتلاف بين مجموعات مقاومة ذات توجهات أيديولوجية وفكرية مختلفة، واعتمدت في تعاملها مع نقاطها الخلافية على مبادئ أساسيين إن أي اختلاف يحل بالحوار وثانيهما أن لا يتم استخدام العنف بينهم، ولذا فإن الاختلافات الشاسعة في وجهات النظر بين أعمدة منظمة التحرير لم تستخدم العنف وسيلة لحل خلافاتها.



الانتفاضة الفلسطينية الأولى

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى نموذجا لكل المناضلين من أجل الحرية، من خلال انتهاجها نهجا سلميا لاعنفيا في مقاومة المحتل الإسرائيلي، ومن أهم مميزاتها أنها وفرت الفرصة لكل مواطن ومواطنة في الأراضي المحتلة بغض النظر عن الجنس أو السن أو الموقع الاجتماعي أن يشارك كل حسب إمكانياته وبالطريقة التي يراها مناسبة، فمن المظاهرات الشعبية التي استخدمت الحجارة وسيلة للتعبير عن رفض الاحتلال، إلى المسيرات الشعبية إلى رفع الأعلام الفلسطينية إلى كتابة البيانات وغيرها من الوسائل. أما في مجال الحوار فقد شكلت القيادة الوطنية الموحدة أساسا لقيادة جماعية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ذات التوجهات الأيديولوجية والفكرية وحلت كافة الخلافات بين هذه الفصائل من خلال الحوار، ومن جهة ثانية فقد أوجدت القيادة الوطنية الموحدة أذرع لها في كافة التجمعات الفلسطينية داخل الوطن اصطلح على تسميتها «باللجان الشعبية» والتي ضمت الفصائل الفلسطينية الوطنية وشخصيات عامة أخرى في التجمعات وعملت على تشكيل وسيلة لحل الخلافات الاجتماعية من جهة ومن جهة ثانية عززت الحوار بين الفصائل الفلسطينية على مستويات مختلفة.

المؤسسات الأهلية الفلسطينية

لعبت المؤسسات الأهلية الفلسطينية على مر التاريخ دورا محوريا في حياة الشعب الفلسطيني، فكانت هذه المؤسسات هي الرافعة لتقدم المجتمع، منذ نهايات القرن السابع عشر، مع تطور الحياة في فلسطين ومع الكوارث التي حلت بالشعب الفلسطيني، بدءا بوعد بلفور مروراً بقرار التقسيم، ونكبة عام ٤٨ والاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، مما غير من أدوار المؤسسات من أدوار طبيعية إلى أدوار جديدة تمثلت بالمقاومة والتنمية، فمن جهة أن الخلاص من الاحتلال شكل إجماعا بين كافة أفراد المجتمع والتيارات السياسية والمؤسسات المدنية، من هنا وفي ظل هجمات اسرائيلية متتالية على القوى السياسية الفلسطينية وزج قادتها في السجون، كان لا بد من البحث عن أشكال نضال بعيدة عن سطوة قوات الاحتلال وتتيح للفلسطينيين المجال والفرصة لدعم الثقافة الوطنية والرد على محاولات إسرائيل المتكررة لنفي الشعب الفلسطيني وتجريده من رموزه الوطنية والتراثية والثقافية، وهذا ما دعم وقوى المؤسسات المدنية الفلسطينية وأصبحت بيتا لكل الفلسطينيين، ومع المقاومة كان لا بد من العمل على تطوير المجتمع الذي أحجف الاحتلال بحقه، فبدأت المؤسسات المدنية بالقيام بأدوار تشبه أدوار الدولة في مجالات الصحة والتعليم والقضايا الاجتماعية واستطاعت أن تؤسس لمجتمع مدني قوي في دوره المجتمعي لكنها أيضا استفادت في البناء الذاتي الداخلي لها، فتميزت عن غيرها من المؤسسات المدنية في المنطقة العربية بأدائها لدورها المجتمعي وفي القدرات التي توفرت لها لعدة أسباب منها الداخلي وإعطاء الأفضل ومنها الاستفادة من أدوار وقدرات وأنظمة المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.



ولغرض هذه الورقة فإنني سأميز بين مرحلتين في عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية، هما ما قبل بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد تأسيس السلطة

أولاً: ما قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

شكلت المؤسسات الأهلية اللاعب الأهم في تقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيين، وذلك نتيجة غياب الدولة ومؤسساتها، وشكلت الإدارة المدنية العسكرية الإسرائيلية التي أنيط بها إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة ذراعاً للاحتلال وطبقت سياساته التي هدفت إلى تجهيل المواطنين الفلسطينيين وطمس هويتهم وثقافتهم ومن جهة ثانية عملت على إيجاد وضع صحي يساهم في تهجير أبناء الشعب الفلسطيني وذلك عبر مراكز ومستشفيات صحية لا تليق بالإنسان، وكذا في كافة المجالات، وكأحد وسائل تعزيز الصمود الوطني على الأرض الفلسطينية عملت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الفصائل المنضوية فيها وعبر الاتحادات المختلفة إلى بناء مؤسسات مدنية قادرة على مواجهة سياسة التهجير والتجهيل الإسرائيلية، ورفعت شعار المقاومة والتنمية، مقاومة لسياسات الاحتلال ومشاركة في النضال الوطني ومن جهة ثانية تعمل على بناء مؤسسات وطنية في مجالات الصحة والتعليم قادرة على بناء الإنسان الفلسطيني، وبالعموم ما يميز هذه المرحلة أن المؤسسات المدنية التي أسست عملت على تعزيز الصمود وبناء مؤسسات وطنية من خلال تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين.

ثانياً: ما بعد تأسيس السلطة

تغيرت الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، بعد بناء مؤسسات السلطة في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية أصبحت المؤسسات الرسمية تتحمل المسؤولية عن تقديم الخدمات للمواطنين، وانتقل دور المؤسسات الأهلية إلى بناء شراكات مع مؤسسات القطاع العام في المجالات الصحية والتعليمية والزراعية والاجتماعية وغيرها من جهة، ومن جهة أخرى أصبح مطلوب من المؤسسات الأهلية أدواراً جديدة أهمها التأثير في السياسات والتشريعات والقوانين الفلسطينية، ومحاولة تعزيز المشاركة المجتمعية في الحياة العامة، ومع هذه المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الأهلية عدة مرات، الأمر الذي يجب أن لا يثير مخاوف البعض من هذا العدد كون الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هو المساهمة في بناء مؤسسات الوطن على أسس تشاركية سليمة، ويجب أن يكون الحكم على هذه المؤسسات دائماً هو المواطن الذي يتفاعل مع بعض هذه المؤسسات ولا يتفاعل مع أخرى.

الحوار السلمي واللاعنف في برامج المؤسسات الأهلية

يمكن اعتبار أن العديد من المؤسسات الأهلية انتهجت وتبنت هذين المبدئين في برامجها ولكن دون إعلان واضح ودون التأكد من قدرات المؤسسات في مجالي الحوار واللاعنف، كون هذين المبدئين تحولاً إلى علم ولا بد لمن يريد أن يعمل في هذين المجالين أن يتمتع بقدرات ومؤهلات ومهارات معينة، وفي هذا



الشأن فإن المؤسسات الأهلية التي تخصصت في هذين المجالين وخصوصا مع ربطهما معا قليلة، ويمكن إعادة ذلك إلى بعض الخوف كون البعض ربط بينهما وبين الاحتلال وبينهما وبين التطبيق، ولا بد من التأكيد مرة أخرى أن هذين المبدئين أو القيمتين هما أسبق من مرحلة النظام الدولي الجديد، وتأسيس السلطة الوطنية، ولا يعني تبنيهما والعمل على تحقيقهما منفردين أو معاً شيئاً على المستوى السياسي، أو أنهما يجب أن يكونا حكرا على العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، وأثبتت التطورات الداخلية الفلسطينية الحاجة الماسة للعمل على تعميق وتشجيع الحوار وعلى حل الخلافات بالطرق السلمية سواء كان ذلك بين القوى والأحزاب السياسية أو بين العائلات الفلسطينية أو على مستويات أضيق في المدارس والنوادي والجامعات وغيرها.

آليات لدمج الحوار واللاعنف في برامج وسياسات المؤسسات الأهلية

تعمل المؤسسات الأهلية انطلاقا من رؤية ورسالة وأهداف وقيم مبادئ، ومن خلال برامجها تعمل على تحقيق ذلك، وتمتلك المؤسسات الأهلية رصيدا مميزا على صعيد الكوادر البشرية والامكانيات والخبرات التي تؤهلها للعب دور أكبر من الدور الذي لعبته حتى هذه اللحظة وذلك انطلاقا من إدراكها لدورها ومكانتها والثقة التي تتميز بها، ولا بد من الإشارة إلى أن عملها يستند إلى عملية التغيير انطلاقا من حوارها مع الجهات المسؤولة الفلسطينية من جهة وبطريقة سلمية تانياً، إذا فإن المفهومين هما جزء من الآلية التي تتبعها المؤسسات في عملها اليومي ربما دون الإشارة بشكل واضح وبالكلمات لذا فإن إدراكها لأهمية المفهومين وآلية دمجها في عملها اليومي.

على مستوى الرسالة

يمكن للمؤسسات أن تنص صراحة في رسالتها على الحوار واللاعنف كألية للوصول إلى تحقيق رسالتها، وخصوصا أن تحقيق الرسالة يتطلب مدة من الزمن، ومن المهم استخدام الآليات المناسبة لتحقيق الرسالة، ويمكن لتضمين المفهومين من مساعدة المؤسسة على تحقيق المجتمع المدني الذي تسعى إليه كل مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الأهلية، ولا بد للمؤسسة الفاعلة من الاستشعار بالتطورات التي تجري حولها، بما فيها التحولات الاجتماعية واشتداد عصب الفتوية والجهوية والعشائرية، ولا يمكن لعملها مهما كان فعالا أن يساهم في بناء المجتمع المدني في ظل انتشار هذه التحولات، لذا لا بد لكل مؤسسة بغض النظر عن القطاع الذي تعمل به كان صحيا، أم تعليميا، أم ثقافيا أم اجتماعيا أو غيره، أن تعمل على نشر ثقافة الحوار واللاعنف لدى هذه القطاعات المهمة كي تستطيع تحقيق رسالتها.

على مستوى الأهداف

تستند المؤسسات على أهداف استراتيجية وأهداف فرعية، وتتناغم أهدافها مع رسالتها وتساهم في تحقيقها، ولكن هذه الأهداف المحددة موجهة للقطاع الذي اختصت المؤسسة العمل به، وفي ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فإنها بحاجة أن تعالج الظواهر السلبية كي تستطيع فئاتها المستهدفة من



المساهمة في بناء المجتمع المدني الذي نصبو إليه، وكذلك كي تكون هناك فاعلية لهذه الفئة للتأثير في صنع القرار، فإذا كان المواطن يشارك في ندوة لمدة ثلاث ساعات ويناقش قضية معينة ويبيدي رأيه فيها، فلا بد من أن يكون هناك مرحلة ما بعد هذه النقاش وهو نقل الحوار ليكون مع الجهات الرسمية التي من المفترض أن تكون سياساتها وتشريعاتها مبنية على أسس المشاركة من المواطنين ومن أصحاب الشأن، ومن الممكن أن يشارك هذا الشخص ويطالب بالتغيير ومن ثم يعود إلى عائلته التي اجتمعت لتناقش تعدي شخص على أحد أفرادها، فما يكون من هذا المشارك إلا أن يكون أول المهتورين الذين يأخذون القانون بأيديهم، وبالتالي فإن مشاركته في الندوة لم تحقق الهدف الذي وضعته المؤسسة لنفسها.

على مستوى القيم والمبادئ

تتبنى كل مؤسسة مجموعة من القيم والمبادئ في عملها، وتتص عليها صراحة في خطتها الإستراتيجية، لكنها تعاني عندما تحاول أن تدمج هذه القيم والمبادئ في عملها اليومي وفي علاقتها مع الأطراف المختلفة، سواء المستهدفين في عملها أو علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها بالجهات الرسمية، ويعود ذلك إلى أن تبني هذه القيم والمبادئ ليس سوى أداة شكلية تعتمد إليها بعض المؤسسات، بينما تقوم أخرى بتطبيقها كلياً أو جزئياً بناء على إمكانياتها وعلى التوجهات الداخلية في هذه المؤسسات، وفي مراجعة لعدد من المؤسسات التي تقوم بنشر خطتها الاستراتيجية لاحظنا غياب لمبديين يعتبران من أسس عمل المؤسسات الأهلية وهما الحوار واللاعنف، فكيف لمؤسسة تعمل في الديمقراطية وحقوق الإنسان أن لا تشتمل قيمها ومبادئها صراحة على الحوار واللاعنف، إذا كيف تسعى هذه المؤسسات إلى التغيير، وما مدى ملائمة عملها مع الواقع الفلسطيني الخاص، ومرة أخرى نحن لا نتحدث عن حوار مع أطراف دولية وإقليمية رغم أهميته وأهميته أن تكون المؤسسات جزء من المنظومة الإقليمية والعالمية للمؤسسات الأهلية إذا ما أرادت أن تكون لاعب وصانع سياسة بدل أن تكون في دور المتلقي والمنفذ فقط، فقيمها ومبادئها يجب أن تستجيب إلى التحولات المجتمعية، وذلك لقناعتها بأهمية تجسيد هذه المبادئ والقيم على أرض الواقع وبين جمهورها ومناصريها.

على مستوى النشاطات

عانى الشعب الفلسطيني في منتصف عام ٢٠٠٧، من مأساة داخلية أثرت على كل بيت فلسطيني، وتركت آثار لا يمكن التنبؤ بإبعادها بشكل كلي، لكن لا بد من إدراك بعض المؤشرات على هذه الأبعاد، كي نستطيع أن نتعامل معها بشكل وقائي وقبل حصولها، ولا بد لكل مؤسسة مدنية من مراجعة دورها قبل هذه الكارثة لتراجع وتساءل نفسها، هل قامت بما كان يجب أن تقوم به لكي لا تحصل هذه الكارثة؟ هل الأدوات التي استخدمتها كانت صحيحة؟ هل تبتهت إلى نمو العصبوية لدى شرائح معينة؟ وهل حاولت أن تخصص لهذه الشرائح النشاطات الكفيلة بالحد من تعاضم العصبوية؟ ولا بد من التأكيد أن المطالب بهذه المراجعة ليس فقط المؤسسات العاملة والمختصة بحل النزاعات وتشجيع الحوار، لأنه كما



أسلفنا فإن هذين المبدئين يرتبطان بشكل وثيق في تحقيق المجتمع المدني المأمول، لذا فإن كل مؤسسة بغض النظر عن القطاع الذي تعمل في مجاله، عليها مراجعة نفسها ودورها وآليات عملها، ومن المهم أن تخرج بنتائج يتم تضمينها في أهدافها ونشاطاتها.

الحوار فيما بين المؤسسات

يساهم الحوار في إيجاد القاسم المشترك بين المؤسسات، ويعزز عملية التنسيق والتشبيك فيما بينها، ويساهم في تكامل للأدوار من خلال الاستفادة من تخصصات المؤسسات المختلفة، فلا يجان ينحصر التنسيق بين المؤسسات العاملة في القطاع الواحد، فالمؤسسة العاملة في قطاع المياه لا بد أنها تستشعر رفض الجمهور لبعض القضايا الخاصة بالمياه، وربما يقود التذمر الذي لا يتم الاستجابة له أو معالجته إلى ردود أفعال خارجة عن المألوف، لذا فإن تنسيقها مع مؤسسات أخرى لها قدرات في مجال التدريب على فن الحوار واللاعنف في معالجة الأمور، يساهم في تحقيق تكامل بين عمل هذه المؤسسات، وكذلك الأمر في المجالات والقطاعات المختلفة. رغم وجود شبكات وهيئات تنسيقية متعددة إلا أن الوقت الذي تخصصه المؤسسات لهذا الأمر هو أقل بكثير من المطلوب، ولذا إذا ما أرادت هذه المؤسسات أن تنتقل بدورها إلى مرحلة التأثير الفعلي فلا بد لها من الإيمان أولاً بأن الحوار والتنسيق مع المؤسسات الأخرى ليس ترف ولا مجرد لقاءات لأجل اللقاءات، ولهذا فإن دور الشبكات يجب أن يتجدد ليعطي معاني أخرى للعمل الجماعي بين المؤسسات، ولتكن الشبكة و الرابطة أو التحالف هو آلية من هذه الآليات.

على الصعيد الرسمي

اتخذت العلاقة ما بين المنظمات الأهلية والإدارة المدنية العسكرية علاقة محتل بمؤسسة وطنية، لذا فإنه قبل قيام السلطة الوطنية وبناء المؤسسات سادت العلاقة مع الاحتلال علاقة تنافر وتناحر، بعد قيام السلطة الوطنية اتخذت العلاقة مد وجزر، لكن الأساس لهذه العلاقة نبع من التنافس على الأدوار فبينما بقيت جزء من المؤسسات متموضعة حول المرحلة السابقة، بمعنى رفضها التعامل مع الواقع الجديد الذي نشأ، ولذا كان لا بد من توتر هذه العلاقة، ومن ناحية ثانية فإن بعض المؤسسات راقبت ووثقت انتهاكات من قبل مواجهة السلطة الوليدة لحقوق الإنسان، وهذا قوبل بالتشكيك في دور ونوايا هذه المؤسسات من قبل مؤسسات السلطة، وكذلك اعتماد السلطة والمؤسسات على المانحين وأموالهم جعل التنافس على التمويل هو المحرك الحقيقي لتوتر العلاقة بين الطرفين، ويمكن توصيف هذه العلاقة بغياب الحوار بينهما، فكل طرف اعتقد أنه يمكنه تجاهل الطرف الآخر والعمل بمعزل عنه، ولم يتوصلا إلى الاستنتاج الذي يعتمد على أن كل الطرفين لا يمكنهما الاستمرار بهذا النوع من العلاقة ولا بد من الاعتماد على قنوات حوار، تؤمن لكلا الطرفين القيام بدوره بما يخدم حلم بناء الدولة وتقديم الخدمة النوعية للمواطن.

لم تقم السلطة بعمل جدي في مجال تعزيز الحوار واللاعنف في المجتمع، وذلك يعود لأسباب منها عدم إدارتها لأهمية اتخاذ استراتيجية جديدة تناسب مرحلة ما بعد تأسيس المؤسسات الوطنية، والتغيير الذي صاحب هذه



المرحلة عن سابقتها والتي تمثلت بالعمل السياسي التنظيمي للخلاص من الاحتلال، من جهة ثانية اعتقدت أن هذا الاهتمام ينصب بشكل أساسي في صلب عمل المؤسسات الأهلية، اعتقاداً منها أن عمل ومبادرات مؤسسات المجتمع المدني كافية وحدها.

في مجال التشريع والسياسات

تعتبر التجربة الفلسطينية حديثة في مجال التشريع ووضع السياسات، بعد عقود من التعايش مع تشريعات وسياسات ليست من صنعنا، فتارة كانت انتدابية، وأخرى أردنية ومصرية ومن ثم قرارات عسكرية احتلالية، إن ارتباط التشريعات بأطراف غير فلسطينية أثر في اتجاهين، أولهما هو رفض من الجمهور الفلسطيني لهذه التشريعات واعتبارها لا تمثله ومفروضة عليه، ولا تعمل في صالحه، وأنها مصممة لتحقيق أهداف تتعارض وأهداف الشعب الفلسطيني. وثانيهما أن هذه التشريعات لم تقدمها أو تصادق عليها جهة فلسطينية، وبالتالي فإن العمل على تشريعات بعد الانتخابات التشريعية الأولى، لم يكن سهلاً وشابه الكثير من الثغرات، ومرة أخرى يعود ذلك إلى عدم تراكم الخبرة لدى المشرع الفلسطيني، فهذه أول مرة ينتخب في جسم تمثيلي يتحمل مسؤولية إقرار حزمة تشريعات تساهم في تنظيم حياة المواطنين، وتخلصهم من الإرث القانوني الموروث منذ العهد العثماني مروراً بالانتداب البريطاني والولاية الأردنية في الضفة والمصرية في قطاع غزة وانتهاء بالقرارات العسكرية الإسرائيلية،

وغاب عن هذه التشريعات بما فيها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، أي ذكر لطبقة عمل المؤسسات الأهلية واقتصرت المواد القانونية على قضايا إدارية ومالية، وبقي عمل الجمعية مرتبط بالمجموعة التي أنشأتها، وكان من المهم أن يتم تضمين مبادئ الحوار واللاعنف في نصوص القانون، وأن لا تترك لللائحة التنفيذية للمرور عليها بطريقة غير مباشرة.

ما المطلوب توفره لدى المؤسسات للقيام بدمج الحوار السلمي واللاعنف في برامجها

يجب أن يدرك القائمين على المؤسسة أهمية تضمين الحوار السلمي واللاعنف في عمل المؤسسة ارتباطاً بالهدف العام لمؤسسات المجتمع المدني وهو بناء مجتمع مدني فلسطيني، ولا بد لهم من الإدراك أن عملهم بغض النظر عن القطاع الذي يعملون به بحاجة إلى هذين المبدأين، نتيجة للتغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها المواطن، فمرحلة الثبات انتهت، وكل يوم هناك تغيرات على المؤسسات في البداية إدراك هذه التحولات وتحديدها ووضع الأسس للتعامل معها. ويجب على القائمين على المؤسسة النظر إلى الموضوع بأفق واسع وليس قصره على اعتبارات سياسية محضة، إن التطورات التي عاشتها الأراضي الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٦ في الخلاف السياسي تثبت أن دمج مفهوم الحوار السلمي واللاعنف في المجتمع الفلسطيني كان يجب أن يتم العمل عليه منذ مرحلة تأسيس وبناء مؤسسات السلطة الوطنية، وأن هذين المبدأين إذا ما تم العمل عليهما كقيم ومبادئ أصيلة في عمل المؤسسات الأهلية ومنهجية عملها، إن الابتعاد عنهما لأسباب سياسية كونهما ارتباطاً لفظاً بالتطبيع



مع الإسرائيليين كان خطأ وعلى المؤسسات كافة الاعتراف بذلك علانية. واستمرار لذلك يجب على المؤسسات الأهلية الفلسطينية بعد هذه التجربة المريرة العودة إلى هويتها الذاتية ومراجعتها والعمل على تضمين الحوار السلمي واللاعنف في كافة أدبياتها وفي كافة فعاليتها، إن ذلك كفيل بأن يتم الحد من العصبوية والعشائرية والجهوية، ويساهم في بناء مجتمع سليم متعايف من تأثيرات سلبية لا يمكن التنبؤ إلى أين ستتودنا بالمستقبل. ولذلك لا بد لهذه المؤسسات من بناء قدرات طواقمها في المفهومين من أجل التأكد من قيامها بطرح هذين المبدئين بطريقة صحيحة تحقق أهدافها.

معيقات أمام دمج الحوار في سياسات المؤسسات

ارتبط مفهوم الحوار واللاعنف لدى غالبية المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالتطبيع مع الإسرائيليين، وهذا ربما السبب الرئيسي والمانع الأول في عدم إدراج المؤسسات للحوار واللاعنف في سياساتها الداخلية، ولا بد من التأكيد أن عدم إدراجها ضمن السبب المذكور أعلاه يعود إلى عدم إدراك للمتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن الحوار واللاعنف يجب أن يكون الركيزة التي تتبناها المؤسسات المدنية كوسيلة للتغيير، وخدمة للهدف الوطني العام الذي يتمحور ببناء دولة مستقلة على أساس مؤسسات فاعلة وممتخبة، ومع توفر فرصة المشاركة للمواطن وللأحزاب في الشأن العام، وعدم وجود عراقيل تؤثر سلبا في مشاركة أي من القوى السياسية في الانتخابات فننا نكون قد اخترنا التغيير الإيجابي المبني على الاختلاف في إطار المؤسسات، والتزام من خلال البرامج والأفكار، لكن مع توفر هذه الفرصة بقيت ثقافة بعض المؤسسات والأحزاب ما زالت تعيش بعقلية ما قبل بناء مؤسسات السلطة من خلال الخطاب الخاص بالأعضاء المنتمين لها. وسبب آخر تحاول المؤسسات تجاهله أو عدم التطرق به يعود إلى ضعف المعرفة بالمبدئين وما يترتب عليهما، ولم تعمل هذه المؤسسات بشكل كافي من أجل البحث وبناء معرفة حقيقية شاملة بالمبدئين وما يتمخض عنهما من أساس لعمل كل مؤسسة فلسطينية، ولم تعمل هذه المؤسسات بشكل كافي لتمكين طواقمها أو القائمين عليها من التمكين بمبدئي الحوار واللاعنف وضرورة تبنيهما في عمل أي مؤسسة مدنية كمبادئ موجبة لعملها ولعلاقاتها الداخلية ولجمهورها المستفيد.

أجندة التمويل وأثرها في الحوار والسلم الاهلي:

يسهل انتقاد الجهات الممولة وتحميلها المسؤولية أما لعدم توفير دعم كافي للمؤسسات الهادفة لتعميق الحوار بين الشرائح المختلفة وتبني خيار اللاعنفي لدى الجهات الفلسطينية المختلفة بما يتعلق بالاختلاف الداخلي الفلسطيني، ولكن هذا الانتقاد يجب التوقف عنده وفحص طبيعة التمويل الذي تقدمه المؤسسات والدول للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وفي مراجعة بسيطة فإن أي من المؤسسات لم تذكر علانية أنها ضد الحوار واللاعنف لا على المستوى الوطني الداخلي ولا على المستوى الخارجي وخصوصا ذلك المتعلق بالإسرائيليين. ويجدر الإشارة إلى أن هناك مشاريع مخصصة للحوار بين الشيعيين، وذلك علانية وليس مخفي وينبع بأن هذه



المؤسسات أو الدول ترى بأن الحوار يقود إلى التفاهم وبناء فضاء مشترك يساهم في تحقيق السلام بين الشعبين، وهذا بحاجة إلى مراجعة شاملة لمدى تأثير مشاريع الحوار واللاعنف على تحقيق السلام الشامل الذي يرتضيه الشعب الفلسطيني. وهناك بعض الشروط التي يضعها الممولين وتحد من العمل على تعميق وتعزيز مفهوم الحوار السلمي واللاعنف، وذلك من خلال وضع شروط تتعلق بهذا الطرف الفلسطيني أم ذاك، وهذا يجعل من الحوار أقرب إلى حوار الذات وليس حوار المختلف معي في الرؤية والتوجهات والتكيكات، وبذلك فإن هذا الشرط أثار بصورة مباشرة في عدم قدرة المؤسسات المختصة من فتح قنوات حوار تؤدي إلى تعزيز السلم الأهلي الفلسطيني. في المحصلة فإن التمويل المشروط يحد من قدرة المؤسسات الأهلية الفلسطينية على تحمل دورها المجتمعي والمساهمة في تعزيز بناء المؤسسات على أساس الحوار بين كافة الأطراف الوطنية الفلسطينية، وبعد الانقسام لم تقدم الجهات المانحة مساهمات مالية للمؤسسات العاملة في مجال الحوار واللاعنف من أجل لعب دور إيجابي في إنهاء الانقسام من خلال بناء إطار عام للحوار تشارك فيها الأطراف الرسمية وغير الرسمية وتستطيع المؤسسات من لعب دور إيجابي في المساهمة في إنهاء الانقسام.

مشاريع الحوار الموجهة للشباب كيف يمكن النظر إليها

لا يختلف النظر للمشاريع التي تستهدف الشباب في مجال الحوار واللاعنف بشكل مختلف عن المفهوم العام المسبق والذي يربط هذا العمل بالتطبيع، وربما ليس ذلك فحسب بل يذهب البعض إلى أن هذا العمل يساهم في تشتيت تركيز الشباب الفلسطيني عن الاحتلال، وهذا بالطبع مبني على مبدأ التعميم الذي يستخدمه البعض كوسيلة لصنع طرف أو أطراف بما يراه هو مناسباً ولو كان ذلك مجافياً للحقيقة، وربما لو كان توجه المؤسسات المدنية بغض النظر عن تخصصها اتجاه إشاعة روح الحوار ونبذ العنف في العلاقات الداخلية لكان الانقسام أقل حدة، خصوصاً أن الشباب هم وقود هذا الانقسام، ولو استطاعت المؤسسات أن تستهدف كافة الشباب بغض النظر عن انتمائهم، لكانت استطاعت من الحد من روح التعصب الأعمى لدى الشباب ولكان «ناقش قبل أن ينفذ»، لكن فإن بعض المؤسسات العاملة في هذا المجال ركزت عملها على طرف واحد دون العمل إلى الوصول إلى الأطراف السياسية الأخرى. ويجب على هذه المؤسسات من إعادة النظر في طبيعة عملها وفتاتها المستهدفة والعمل على أخذ العبر والانطلاق بتوجهات تساهم في بناء الأسس المشتركة للشباب الفلسطيني.

لماذا لم تستطع المؤسسات العاملة في الحوار واللاعنف من التدخل والتأثير لمعالجة الانقسام

حتى لا نلوم فقط المؤسسات المختصة في مجال الحوار واللاعنف على عدم قدرتها التدخل الإيجابي في معالجة آثار الانقسام، يجب أن نلوم كافة المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي افتقدت للمبادرة الشجاعة لاستخدام أدوات الضغط التي لديها للمساهمة في إنهاء الانقسام أو لعب دور إيجابي في العمل على إنهائه، لذا فإن العجز الذي شعرت فيها المؤسسات المختصة مرتبط بعملها السابق ومحاولاتها لتعميق



الحوار تعزيز السلم الأهلي ونبذ العنف له ما يبرره على المستوى الداخلي بهذه المؤسسات، لكن لا يجب أن يكون ذلك للتراجع عن دورها وعملها وإنما من أجل التدخل بوسائل وآليات جديدة وبأهداف محددة والتطرق لشرائح وفئات مستهدفة أكثر دقة.

كما أن بناء التحالفات بين هذه المؤسسات والمؤسسات المدنية بشكل عام، يوقي من تأثيرها ويجعل قدرتها على التأثير أكبر، ولذا لا بد من العمل الجاد والسريع على بناء تحالفات ولو كانت محددة الهدف في سبيل بناء تحالف مدني قادر على لعب دور إيجابي معزز للسلم الأهلي.



خلاصة واقتراحات

بعد هذا الاستعراض السريع لا بد من تحديد توصيات معينة، تكون واقعية ويمكن تحقيقها في أمد منظور، وتتعلق هذه التوصيات بالتعامل داخل المؤسسات الأهلية وبينها ومع الأطراف الأخرى الرسمية وغير الرسمية:

١. لا بد في البداية من أن تقوم المؤسسات ذات الخبرة في هذا المجال بحملة من أجل تعميم وشرح هذين المبدأين وأهمية دمجهما في عمل المؤسسات الأهلية، يمكن استخدام كافة الوسائل المعروفة لكي تتأكد من إدراك كافة المؤسسات الأهلية لأهمية دمج الحوار السلمي واللاعنف في برامجها.
٢. لا بد من البحث الدائم عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتعامل معها بشكل سريع وممنهج وبشكل استراتيجي.
٣. إن تعميق هذين المبدأين في عمل المؤسسات الأهلية يعكس نفسه على العلاقة بين المؤسسات ويساهم في بناء تفاهات على قواسم مشتركة ويسهم في تعزيز التعاون والتنسيق والتشبيك.
٤. لا بد من العمل على إدراج هذين المبدأين في قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، كي تكون هناك مرجعية قانونية ملزمة في المستقبل.
٥. من المهم إدراك أن الآراء المسبقة والتقدير الخاطئ في بعض المفاهيم، مثلما حدث في الحوار السلمي ولللاعنف أسهم في عدم إدراك المؤسسات للدور المطلوب منها القيام به لتجنب كوارث وأزمات داخلية فلسطينية جديدة.
٦. إن اعتماد مبدأ الحوار مع الجهات الرسمية كفيل بخلق حالة من التعاون والتكامل ما بني المؤسسات الرسمية والأهلية لخدمة المواطنين الفلسطينيين.

الجلسة الثالثة



تركيز البؤرة على اللاعنف

ترجمة
رانيا فلفل



د. سارة كوب
كلية تحليل وفض النزاعات
جامعة جورج ماسون -
فيرجينيا - الولايات المتحدة

تركيز البؤرة على اللا عنف حالات دراسية دولية والدروس المستفادة

في مناطق عديدة، نرى أن سيادة القانون تشكل إطاراً يكفل حماية حقوق الإنسان، واحترام التنوع بين الناس، وتعزيز الكرامة الإنسانية. ففي جنوب أفريقيا بعد خروجها من سنوات الأبارتايد، كانت القوانين الجديدة والدستور الجديد تضمن للناس كافة فرصة في التصويت والحماية من الاعتقال غير القانوني والتعذيب. وفي أمريكا اللاتينية، في العصور التي تلت الحكم الدكتاتوري في تشيلي والأرجنتين، لم يتمكن المواطنون من التظاهر ضد الدولة فحسب، بل إن الدولة نفسها نسبت تهماً جنائية ومدنية ضد الكثيرين المسؤولين عن إرساء العنف كوسيلة للحياة. ولكن حتى في تلك الأماكن حيث تشكل القوانين

أساس العدالة، ما زالت العدالة هزيلة. فالفقراء في جنوب أفريقيا ما زالت حظوظهم محدودة في التعليم والعمل وحتى في الغذاء. بينما يتمتع السكان الأصليون في تشيلي بالحقوق القانونية، ولكنها غير كفيلة بحماية أسلوب معيشتهم من السلطة الاقتصادية التي تمثلها شركات التعدين وتدمر من خلالها غاباتهم وتقاليدهم المحلية. وفي الولايات المتحدة، نرى تاريخاً طويلاً من سيادة القانون، ومع ذلك ظلت العنصرية قائمة؛ وهي واضحة في التمييز بين السود والبيض في عاصمة البلاد حيث أقيم - فالبيض يحصلون على درجات علمية متقدمة ووظائف مرموقة وهم قادة الهيئات والمنظمات المدنية والفيدرالية، ويعيشون في منازل لطيفة ويذهبون للحفلات الموسيقية في مركز كينيدي، بينما السود في جُلهم يعيشون في قسم آخر من المدينة، في مشاريع إسكان يشوبها الإدمان على المخدرات والجريمة. لا تستطيع سيادة القانون وحدها أن توفر سوى البنية التحتية لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية - ولذا على المهتمين أنفسهم أن يقفوا ويتقدموا إلى الأمام ليحدثوا التغيير اللازم لهم بحيث يضمنون حصولهم على الفرص في الحديث وفي أن يسمع لهم، وأن يشاركوا في اتخاذ القرار المحلي والإقليمي، وأن تتم تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، وأن تكون هناك فرص متاحة لأبنائهم.

ما الذي نعرفه عن كفاح الناس لرفع مستوى كرامتهم وتعزيز حقوقهم؟ أولاً، لدينا أمثلة كثيرة عن الناس الذين يناضلون ضد التهميش ويلجأون للعنف لرفع قضيتهم، وإعلاء «صوتهم» في سياقات لا يوجد من يسمعونهم فيها، حيث يريدون التمكن من مصيرهم. الثورات في الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قادها أناس حملوا السلاح واستخدموا العنف المباشر لوضع حد للقمع الذي يعانون منه ولإحقاق حقوقهم. ولكن لدينا أمثلة كثيرة عن الناس الذين يلجؤون للعنف لإجبار قواعدهم



على «الاستماع» لمطالبهم بالعدالة والاحترام وقد انقلبت تلك الأعمال على القائمين عليها - فكثير مما سمي بالثورات سحق في الصين وجنوب شرق آسيا وأفريقيا ووسط أمريكا. وكانت تكلفة تلك الانتفاضات العنيفة باهظة، ليس فقط في عدد القتلى الذين خروا صريعين فيها، بل بالنسبة للمكتشفين من النساء والأطفال.

ثانياً، لدينا أمثلة عديدة في العالم أجمع عن الناس الذين يناضلون لإنهاء القمع بأساليب لا عنفية. فطريقة غاندي في مقاومة القانون البريطاني كانت مصدر وحي للعمل الجماعي، الذي يؤدي إلى طرق قانونية ونهاية لحالة الاستعمار. ولجأ مارتن لوثر كينغ إلى تكتيك لا عنفي للتشديد على عدم وفاة القوانين العنصرية، وخطابه «لدي حلم»، الذي دعا إلى المساواة بين الأعراق، قام بذلك على أساس المثل المسيحية التي لا يمكن لأي كان أن ينكرها سواء كان القانون أو الناس أنفسهم. واليوم، لدينا شعوب تنهض في كافة أرجاء العالم العربي، تطالب بإنهاء الطغيان والقمع، وتطالب بالحقوق، وكذلك الحال في الدول غير العربية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة وحتى في إسرائيل على سبيل المثال. بينما تكون هذه احتجاجات لا عنفية، فإن الكثير منها لم تكن فعالة، ربما لأن عدد المحتجين لم يكن كافياً، وربما لأنها لم تكن مرتبطة، كحال حركات غاندي وكينغ، بمثل عليا، ولفضح حالة عدم المساواة. فطلب الوظائف يختلف عن المطالبة بالمساواة. بعبارة أخرى، فإن نجاح الأعمال اللاعنفية يعتمد على «القصة» التي يرويها أولئك الذين يقاومون القمع ويطالبون بالحقوق.

القصة أو «الرواية» هي هيكل حكاياتي ينظم المعنى من خلال وضع تسلسل للأحداث (الحبكة)، ومجموعة من الشخصيات تتم موضعيتها في خاتمة الخير أو الشر (الضحايا والجلادين)، ومجموعة من القيم الأخلاقية التي تقيم أحداث الحكاية، وكذلك الشخصيات (شاتمان ١٩٨٠). في سياق النزاع، فإن النزاع عبارة عن ظرف يكون في اعتراض على القمع والتهميش، حيث توفر القصص الهيكل العمراني للمعنى وللعمل والهوية ذاتها. فروايات النزاع لا تنغرس فقط في هوية قائمة (ماك لين ٢٠٠٨) بل «تعلم» الأفراد كيفية التصرف في سياق تلك الهوية. نظراً لأن الأشخاص يكتسبون شرعيتهم من الآخرين في ديناميكية الصراع ونظراً لأهمية تلك الشرعية الحيوية، من حيث الوصول إلى الحقوق والموارد، ناهيك عن التقدير الذاتي، فإن إنكار الشرعية من قبل الآخرين مشوه (مهان)؛ حيث يمكن تعريف الصراع على أنه نضال من أجل إضفاء شرعية على الرواية.

ولكن في سياق النزاع، فإن كافة الروايات متساوية - حتى وإن كان الأشخاص يتبادلون نكران شرعية بعضهم البعض، فإن تبعات نزع الشرعية بالنسبة للمُهمَّشين لا تكون متماثلة مع تبعات نكران الشرعية من قبل المُهمَّشين. وهذا لأن هناك «روايات استراتيجية» تطلقها الدول، والمتحكمين بالسلطة، ويقصد من ورائها هيكل المعنى بطريقة تبقى على شرعيتهم هم. وروايات الدولة هي التي تذكر الشعوب بمن هو شرعي ومن هو غير شرعي ومن له حقوق ومن ليس له حقوق. وعلى شاكلة الروايات كلها، فإن



تلك «الروايات الاستراتيجية» توزع الواجبات والأدوار التي تقوم بها «الشخصيات» المشاركة، ونظرا لأنها روايات الدولة، فهي قصص عن التزامات الناس تجاه الدولة، والتزامات المواطنين تجاه الدولة. سلطة الدولة، على وسائل الإعلام الوطنية والدولة لإطلاق «رواية مُستعمِرة» تظل، على أية حال، محدودة أكثر فأكثر. ولدينا أمثلة واضحة، في كل من مصر وليبيا عن الشعوب التي نبذت «الرواية الاستراتيجية» وبدلتها برواية قصة عن التزامات وواجبات الدولة، تجاه الشعب. عندما أخفق مبارك في سرد هذه القصة، ورفض قصة الشعب، اضطر للاستقالة في وجه قوة قصة الشعب عن الدولة، في الوطن وخارجه. وعليه في حين كانت الروايات الاستراتيجية تاريخيا هي الأقوى، فإن الرواية اللاعنفية الاستراتيجية، التي يدعمها الإعلام الاجتماعي، برهنت على قوتها الكبيرة وعلى أنها في الواقع عمل سياسي. فالقصص سياسية.

رانسيير (٢٠٠٦) حاجج بأن السياسة ليست عملية، أو حتى مجموعة من المؤسسات، بل هي لحظة يكون فيها المهْمَس يعرض التناقض بين قيمة المساواة التي ترافق نظاما ما، وحقيقته على الأرض. في هذه اللحظة، فإن القصة المروية من قبل المهْمَس تقطع نسيج «التسلسل» للثقافة السائدة وتفضح حالة عدم المساواة في النظام.

وأولئك الذين يشعرون بعدم المساواة غالبا ما يكونون الشباب. فهم في وضع فريد من نوعه يجعلهم يرون غياب المساواة ولا يرغبون في مواصلة قبول الانحطاط الذي قد يكون ذويهم على استعداد لطأطأة الرؤوس أمامه. فالشباب لا يحظون بحس قوي من المثل فحسب، بل إنهم يرون من خلال أعين غير معصوبة، يرون هذا الظلم الذي يعيشون فيه. كذلك، فإن شباب اليوم يتحركون من خلال التكنولوجيات الاجتماعية التي تمكنهم من خلق شبكات اجتماعية موسعة لتخطيط المقاومة والاحتجاج، ولخلق تلك اللحظات من التناقض. بتجربتهم في الترابط مع الآخرين وسلطة الشبكات الاجتماعية تموضع شباب اليوم ليكونوا العناصر الفعالة الحقيقية للتغير اللاعنفى - فهم قادرون على رواية قصة لبعضهم البعض وللعالم وهذا لا يمكن إلغاؤه، أو وقفه أو إنهاؤه. في وجه هذه السلطة، يمكن إضعاف الروايات الاستراتيجية وحتى نزع السلطة عنها.

في الواقع فإن قوة القصة تكمن في خلق «تناقض». فبعض القصص قادرة بشكل واضح على الخروج من التناقض بينما هناك قصص أخرى أقل قدرة. وهذا التناقض لا يكون بين الأشخاص الذين يكونون على «صواب» أو على «خطأ» من وجهة النظر القانونية، لأن القصص في الواقع عن الحقوق القانونية لا تكون ملزمة بقدر القصص التي تتناول الأخلاق والمثل، كالقصص التي تجعل من السلوك اللاإنساني واللاأخلاقي للآخر ماديا. وهذا ما تقوم به روايات اللاعنف - هي تخلق تناقضا بين اللاأخلاقي والأخلاقي - وتحول عنف القامعين ليرتد على مرتكبيه، بحيث أنهم، القامعون يُنظر إليهم كشهود، غالبا على مستوى السياق الدولي، وكما لو كانوا يتصرفون ليس على نقيض مبادئهم القانونية فحسب،



بل على نقيض مبادئهم الأخلاقية ومثلهم أيضا. ولهذا فإنهم لا يتحدثون عن الحقوق القانونية، لأن الحجج القانونية يمكن أن تُبنى على ميثاق قانوني ولا تتطرق كثيرا لموضوع المثل. سوف أصف أساس الرواية الأخلاقية، وكيف أن روايات اللاعنفة تبنى، من خلال النظر إلى حالات أخرى في السياق الدولي. تبين تلك الدراسة للروايات اللاعنفية كيف أن الناس قادرون على الحديث وأن يسمع صوتهم وأن يسهموا في إنهاء القمع. سوف أدرس ست حالات، ثلاثة نجحت، بينما يمكن القول أن الثلاثة الأخريات لم تنجح، حيث سندرس كل حالة وسمات الرواية التي يخبرها الناس، كأساس لتعاملهم اللاعنفي تجاه العدالة. القصص الثلاثة الناجحة تشمل مادريس دي لا بايا دي مايو في الأرجنتين، والربيع العربي في مصر، و«مناطق السلام» التي يادر إليها خوزيه فارغوس في كولومبيا. أما القصص الثلاث غير الناجحة فتشمل المسيرة الصامتة المغربية للحداد في أمستردام، والاحتجاجات اللاعنفية للشعوب الهسبانية في شركة برنس وليام، فرجينيا (الولايات المتحدة)، والاحتجاج اللاعنفي لشعب ميدان تيانانمين في الصين. الحالات الست كلها، سوف أدرس سمات القصص التي رواها المحتجون لنرى ما الذي يمكن أن نتعلمه عن طبيعة الرواية في العمل اللاعنفي وسوف أربط بينها وبين بعض أفكار عن الشباب والنشاط اللاعنفي.

السمات الروائية في الحالات الناجحة: خلق التناقض الأخلاقي في سياق القمع

تطرح تجربة مادريس دي لا بلازا دي مايو مثالا عن قوة الرواية اللاعنفية. في ذروة الحرب القذرة في الأرجنتين، قام النساء اللواتي خسرن أفرادا من أسرهن بفعل «الاختفاء» بالمشي أمام قصر الرئاسة بصمت، يحملن صور من أحبوهن على بوسترات، مرفوعة عاليا. لم يقلن شيئا، أي أنهن لم يكن يخرقن القواعد. وعندما حاولت الشرطة إبعادهن عن الميدان، اضطرت الشرطة لاستخدام القوة ضد مجموعة من الأمهات والجندات، اللواتي لم يتحدثن حتى عن خسارتهن، ولم يفتحن أفواههن بأية عبارة قلة احترام أو غياب للطاعة. وعليه فإن تلك واحدة من السمات المهمة للرواية اللاعنفية - فهي تدافع عن أخلاقية احترام كل الناس، ومن خلال القيام بذلك، فهي تشدد على عدم أخلاقية الرواية الاستراتيجية. ومرة أخرى، لعبت وسائل الإعلام دورا مهما، من خلال تصوير المسيرة الصبورة المحترمة للأمهات مع التناقض الحاد لعنف شرطة الدولة. أي نوع من الدولة تلك التي يمكنها أن تؤذي الأمهات والجندات؟ ومن خلال موضوعة نفسها مقابل الأمهات والجندات، مقابل حب الأمهات لأبنائهن وأحفادهن، فإن الدولة تكون قد وضعت نفسها، بفعل هؤلاء النساء الصامتات، كما لو كانت تعارض الحب الطبيعي الذي تشعر به الأم، كما لو أنها تناطح الطبيعة ذاتها، كما لو كانت غير طبيعية. فالنساء لم ينتهكن أي قانون؛ بل شددن فقط على المثل المشروخة لدى الدولة. والتناقض بين أخلاقية عملهن، المبني على الحب، ولا أخلاقية الدولة برز بروز العيان، مما نزع صفة الشرعية عن الحكم الدكتاتوري وأسهم في سقوطه. حتى يومنا هذا تظل مدارس قوة أخلاقية للاحتجاج على القمع، وللعمل الدؤوب لتصويب فظائع النظام الدكتاتوري. وقد كانت مصدر إلهام للكثير من أعمال الاحتجاج الصامتة اللاعنفية في كافة أرجاء أمريكا اللاتينية، مما أسهم في زعزعة سلطة الدول السلطوية المستبدة.



في الحالة الثانية، كان هناك شاب اسمه خوزيه فارغوس في مواجهة قوة عسكرية، الفارك والكتائب الحكومية التي كانت تتناوب على احتلال قريته، وتسرق الطعام، وتطالب بالضرائب، وتغتصب النساء، وتقتل أي شخص يقف في وجهها، أو لا يمثل لأوامرها. وقد كانت قريته، في منطقة لا إنديا، تستغل بشكل روتيني على يد مختلف القوات المحتلة، حتى جاء يوم ما، عندما أتى شخص من المجموعات وطالب مرة أخرى بالطعام والمأوى والطاعة، وألقى فارغوس خطاباً؛ حيث أطر نفسه وأهالي قريته في إطار «إخوة» المجموعات التي كانت تقتلهم - فقد كانت غالباً فقيرة، مثل الكامبيسينوس، وخائفة وغير قادرة على اتخاذ قرار بشأن مصير حياتها. ومن ثم وصم القتل في القرية بوصمة «قتلة أخوانهم» - القائمين على قتل أشقائهم. وكان على الأمر العسكري أن يختار إما بين ارتكاب عمل لا أخلاقي يقتل من خلاله إخوانه أو أن يحاول بناء اتفاق تعاوني مع فارغوس مفاده بأن السكان لن يقوموا، في المستقبل، بتوفير الملاجئ للمحاربين، أو حيتان المخدرات أو غيرهم من المجرمين. وفارغوس، لم يقم فحسب بالاتفاق، بدعم من قادة التجمعات السكانية، بل بدأ بخلق تجمع «نطاق السلام» الذي كان بعيداً عن حدود العنف القادم من الخارج، وكذلك القادم من أفراد المجتمع أنفسهم. وقاموا بالتحقيق على اللاعنف والسلام بين أفراد المجتمع لوضع مجموعة من الإرشادات والتعليمات يجب على كافة الأهالي تطبيقها لفض النزاعات وحل المشكلات. اليوم نجد الكثير من مناطق السلام في كولومبيا، وهي أماكن لا تعلن عن نفسها فحسب على أنها لا يجوز فيها حمل السلاح أو ممارسة العنف، بل أيضاً تبنت حقوق الإنسان وباتت تطور السياسات البيئية التي تعزز العدالة البيئية. رواية فارغوس للاعنف، والقصص التي ترويها مناطق السلام، أطرته الأهالي كمجموعة من الناس اختارت أن ترسي مبادئ أخلاقية حول كيفية تعاملها مع من هم خارج المجتمع، وكيف تتوقع أن يعاملها هؤلاء الآخرون. ولكن تلك أيضاً قصص يلتزم فيها الناس بالعيش في سلام، والعمل بشكل تعاوني لتعزيز ثقافة السلام. أخبر فارغوس قصة قدمت لنا مثلاً لا تستند إلى قانون، بل إلى التزامات الأخوان تجاه بعضهم البعض، وبالتالي جعلت من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، على المجموعات المسلحة أن تمارس العنف.¹ والآن باتت حركة مناطق السلام تروج لمناطق في معظم قارات العالم (هانكوك وميتشيل ٢٠٠٧). وبهذا هناك رواية تمكن المجتمع على تعريف نفسها على أنها «بمنأى» عن العنف.

أما الحالة الثالثة فتتطرق لـ «الربيع العربي» في مصر. في كانون ثاني من هذا العام، بدأ الشباب بالاحتجاج بالمئات والآلاف، حيث دعوا الحكومة في البداية لمعالجة مشكلة البطالة وغلاء المعيشة؛ ولكن بسبب الردود الغاضبة لمبارك وحكومته، فإن الرواية التي دعت لإنهاء نظام الحكم نفسه باتت تنمو أقوى فأقوى، حتى لم يعد هناك مفر من تجاهلها أو حتى إسكاتها. الجيش، الذي استدعاه مبارك لسحق الاحتجاجات والمحتجين، أدرك أنه سوف يترتب عليه ارتكاب أعمال فظيعة وعنيفة تجاه المواطنين

¹ المؤسف أن فارغوس لاقى حتفه مقتولاً على يد شخص مسلح بعض بضع سنوات.



العُزْل. وما يحسب لهم، أنهم لن يقوموا بذلك. وبالتالي ترسخت رواية اللاعنف في رواية تقرير المصير واحتياجات الإنسان الأساسية والمطالب الأخلاقية المرتبطة بكوننا بشر، وليس مصريين فحسب. وفي الواقع، فإن الشباب المشاركين في الاحتجاجات، والذين كانوا يعرفون أنفسهم باسم المصريين، كانوا في الواقع يروون قصتهم كبشر وبني الإنسان.

في هذه الحالات الناجحة كلها حيث تمكنت روايات اللاعنف من مباشرة التغيير الاجتماعي، كانت هناك سمات ثلاث مشتركة بينها كلها: أولاً، كل واحدة منها كانت تدفع بخطوط الحكمة التي ليس عندهم فيها استعداد لأن يكونوا ضحايا الآخر؛ وهذا تطلب من مؤيدي القصة، أولئك الذين يحاولون إنتاج التغيير الاجتماعي، أن يضعوا أنفسهم في مكان أكثر من كونهم مجرد ضحايا للآخر.

في واقع الأمر فإن هؤلاء المؤيدين عرفوا أنفسهم بطريق لم يمكن بإمكان الآخر احتوائهم عبرها. فبينما حاولت شرطة الأرجنتين توصيم النساء بأنهن «يساريات»، رفضت النساء الرد على تلك الاتهامات - ولم تقمن بالدفاع عن أنفسهن. أما خوزيه فارغوس فقد رفض الدفاع عن نفسه أو عن أهله تجاه اتهامات «المحاربين» بل موضع نفسه في موضع «الأخ» تجاه الذين كانوا يتهددون مجتمعه، وتكررت روايته في مناطق كثيرة حددت نفسها كمناطق سلام في كولومبيا. الشباب المصري وضع مبارك في الواقع في صورة «الطاغية» ولكنه لم يتكلف عناء الدفاع عن نفسه تجاه اتهامات الدولة له بأن المحتجين هم خارجون عن القانون أو أنهم دمي يتسلى بها «أناس من الخارج»^٢.

كل ما طالبوا به هو تقرير المصير ورفضوا «الموقع» الذي وضعتهم فيه رواية مبارك. وتمكنوا من سرد قصتهم الخاصة، حيث ربطوا أنفسهم وترايطوا مع مئات الآلاف من الناس التي طالبت بالمعاملة كمواطنين شرعيين في دولة شرعية.

ثانياً، كل تلك الحالات تبين أن رواية اللاعنف لم تكن رواية متطرفة، من حيث إنها لم تكن قصة عن الحاجة لكره الآخر أو قتله. وبهذا فإن اللاعنف ليس وسيلة لتعزيز التغيير الاجتماعي فحسب، بل إنه يعطي أيضاً «نهاية» لا عنفية - الهدف ليس إلغاء الآخر، بل تقرير المصير والالتزام الأخلاقي لهذا الآخر بأن يتم التعامل مع المحتجين على أنهم بشر، أمهات، أخوة أو جزء من أسرة الإنسان. في حين أن محتجي مادريس رغبوا في اتهام الدولة، إلا أنهم كانوا يعلمون أنهم لو قاموا بذلك، فإنه سوف يتم خرس أصواتهم هم. ولهذا صمتوا من تلقاء أنفسهم، ولكن بمجرد وجودهم، أخبروا القصة التي لم يكونوا قادرين على روايتها بصوتهم. لم يقوموا، من هذا المنظور، بنزع الشرعية عن أي كائن كان. بل رغبوا فقط بأن يعرفوا ما حل بأبنائهم وأحفادهم، كأي أم في أي مكان آخر. وهكذا فإن هذه السمة الثانية للرواية اللاعنفية هي أن الآخر ليس هدفاً للكراهية أو الإلغاء. كلها انتهت بشكل لا عنفي، وبوسيلة لا عنفية أيضاً.



ثالثاً، فإن هذه الحالات الناجحة لللاعنف «ربحت» على أساس الرواية التي عقدت من الرواية الاستراتيجية للدولة. فإن مجرد إنكار أو نبد «القصة الرسمية» للفاع، أو الرواية السائدة، يقوي في الواقع من رواية الفاعل عوضاً عن ذلك، دعمت تلك الروايات الثلاث الإطار الأخلاقي بمصطلحاتها الخاصة التي كانت تختلف اختلافاً كلياً عن الإطار الأخلاقي لـ «القصة الرسمية». كما أن هذا الإطار الأخلاقي الجديد هو إطار لا يمكن تقويضه أو إنكاره من قبل الدولة أو الأشخاص في السلطة. لم تستطع حكومة الأرجنتين العسكرية أن تنكر المثل القاضية بضرورة تمكين الأمهات من معرفة ما حل بأبنائهم فلذات أكبادهم. وعزز خوزيه فارغوس الإطار الأخلاقي حول كيف على الإخوة أن يعاملوا بعضهم البعض، وكيف أنه ينبغي الاستماع لصوت الشعب. أما المحتجون المصريون فقد دافعوا عن مثل الديمقراطية - يجب أن يستطيع الشعب المشاركة في تصميم مستقبله بيده. وعندما قاوم مبارك هذه الرواية، فإنه قوض من شرعيته الذاتية.

باختصار، فإن روايات القصص الناجحة لللاعنف تشاركت ببعض السمات المرتبطة بالأطر الأخلاقية التي كانت فقط مختلفة، وليست معارضة للإطار الأخلاقي في «الرواية الاستراتيجية» للمجموعة المهيمنة.

وهكذا، فإن الرواية اللاعنفية أدت دوراً يفوق مجرد رفض أو إنكار الرواية السائدة. حيث إن تلك الروايات موضعت نفسها كذات محرّكة أخلاقية، بالتحديد لأنها ليست مستعدة لإيذاء الآخر. وأخيراً، فإن تلك الروايات كلها تقترض أن اللاعنف قابل للتطبيق كوسيلة للتغيير الاجتماعي (بدون عنف) وكذلك لنهايات بدون عنف - قد يضطر الآخر للتخلي عن السلطة، ولكن الروايات لا تدعو إلى موت أو تدمير الآخر.

في القسم التالي سوف أقابل بين تلك الحالات الثلاث وحالات ثلاث أخرى لم يكن فيها التغيير الاجتماعي ناجحاً، وسوف أتفحص سمات الروايات لنر ما يمكننا تعلمه من تلك الحالات حول الحملات غير الناجحة التي تستخدم اللاعنف.

عندما لا تنجح الأمور: روايات عن اللاعنف لم تفض إلى تغيير اجتماعي

هناك الكثير من الأمثلة الجيدة حول إخفاق روايات اللاعنف في توليد التغيير الاجتماعي. ولكن لغايات هذا التمرين، سوف أتطرق لحالات ثلاث فقط، بدءاً ربما بوحدة من أسوأ حالات الفشل: ميدان تيانانمين. في سنة ١٩٨٩، أطلقت القوات الحكومية الصينية النيران على مئات من المحتجين اللاعنفيين الذين كان يدعون إلى الإصلاح الديمقراطي. بينما تظل صورة «الرجل في وجه الدبابة» بالتأكيد رمزا لتكتيك اللاعنف، وقد أوقف في الواقع مسيرة الدبابات في الميدان من خلال الوقوف أمامها، ما زلنا لا نعرف حتى يومنا هذا ما إذا كان قد نجا من المذبحة التي تبعت فعلته. كان هناك حظر على كافة



أشكال الاحتجاج، وحتى اليوم لا يوجد أي إقرار من الدولة بقتلها لمواطنيها الذين كان يحتجون بسلام. وقد كان هذا حال المحتجين الذين كانت لديهم رواية شبيهة بتلك التي ظهرت في ميدان التحرير - كلتا المجموعتين تسعيان إلى إنهاء قوانين الطوارئ وتحقيق الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي. وقد دفعت كلتا المجموعتين باتجاه الإطار الأخلاقي، وتقرير المصير، وكان هذا بديلا عن «القصة الرسمية» ولكن القصص التي كانت لدى الجيوش في السياقين متضادة تماما - فالجيش المصري اعتبر نفسه خادما لشعب، وجزءا من الشعب، رافضا مواجهته، لأن تلك المواجهة كانت ستستدعي من الجيش، والقوات المسلحة، قبل المواطنين العزل. ولكن في الصين اعتبرت القوات المسلحة نفسها من خارج إطار الشعب، بل إنها رأت في نفسها أداة من أدوات الدولة. وكان من الواضح أن القصة التي كانت تدور بخلفها هي أن الشعب، إن لم يتم إيقافه، سيتسبب بالأذى للحكومة، التي روت هي ذاتها القصة، بصفتها دولة شيوعية، على أنها حكومة شعب. ولهذا فإن معارضة الحكومة تأطرت كما لو كانت نقیضا للشعب نفسه، ونقیضا للاستقرار في النظام الاجتماعي. لهذا كان الجيش مستعدا لاقتراح أشكال العنف تجاه المحتجين العزل. وهذه حالة مثيرة للاهتمام لأنها تسلط الضوء على أن قصة اللاعنفا قد تكون ذات أهمية خاصة، ولكن «القصة الرسمية» التي روتها السلطة المهيمنة مهمة بشكل حقيقي. بينما يمكننا الملاحظة بأن الحكومة كانت طاغية، فإن هذا لم يكن في الواقع تفسيراً جيداً، حيث كانت هناك الكثير من الحكومات الطاغية الأخرى التي خرت أمام اللاعنفا (مثل ميلوسوفيتش). برأيي، فإن طبيعة القصة التي روتها القوات المسلحة الصينية وحكومتها حيث صورت الشعب على أنه خطر على الاستقرار في النظام الاجتماعي، وتهديد للشعب، سمحت بحدوث أعمال القتل.

الحالة الثانية هي قصة حي في أمستردام حيث كان هناك قتل لشاب مغربي على يد امرأة هولندية الأصل. كان قد التقط حقيبة يدها من المقعد الخلفي لسيارتها بينما كانت تدير السيارة، فرجعت السيدة بسيارتها للوراء صادمة هذا الفتى ذا ال ١٥ عاما، مردية إياه قتيلا، حيث حشرته بين شجرة وسيارتها. شعرت الجالية المغربية بالغضب العارم، لأن هذا كان مرة أخرى دليلا على عنصرية الشعب الهولندي، وهي ممارسة عنصرية لم تقر بها الحكومة الهولندية. وبهذا توجه مشايخ المغاربة إلى المسؤولين الهولنديين في ذلك الحي وأخطروهم بنية تنظيم مسيرة احتجاجية. كانت حجة المسؤولين الحكوميين بأن هذا من شأنه أن يشعل فتيل التوترات العرقية والعنصرية في الحي ورفضوا السماح بالمسيرة. وذهب المشايخ، ولكنهم عادة بعبارة مفادها أنهم سوف ينظمون مسيرة حداد للفتى المتوفى. ومرة أخرى اعترضت الحكومة على هذه المسيرة ولم تسمح بتسييرها إلا إذا كانت مسيرة حداد صامتة. وافق المشايخ على الشرط. وفي الواقع حدثت المسيرة. ولكن بدلا من أن تكون حالة شبيهة بمادريس، حيث كان يمكن الشهادة على ألم الأمهات والآباء، كما كان الحال في الأرجنتين، لم يحضر المسيرة أي من المسؤولين العموميين، مما نزع عن الجالية المغربية أي من «شهودها». وبدون أن يكون هناك شخص من الجانب الهولندي للشهادة على ألمهم، كانت تلك لحظة تم مرة أخرى التفضي عنها وإخراستها



بطريقة فعالة من قبل الهولنديين. في هذه الحالة لم يكن إخفاق العمل اللاعنفي في الرواية التي سردها الغربيون، لأنه في الواقع، كان الغرض من مسيرتهم الصامتة رسالة قوية عن فقدان الحياة وعن تجربتهم في تكبيل صوتهم أو تهميشهم من قبل الهولنديين. ولكن الفشل في رأيي، مرده إلى غياب الشاهد - الآخر رفض القدوم، ونظرا لأن اللاعنف عبارة عن ممارسة علاقاتية، فإنه بحاجة لمن يشارك الآخر حتى تتجح الممارسة. ولكن الهولنديين رفضوا المشاركة.

أما الحالة الثالثة فهي قصة حي برنس وليام، في نورث فيرجينيا، في الولايات المتحدة. على مسافة تبعد نحو ثلاثين ميلا عن واشنطن العاصمة، نما هذا التجمع السكاني بشكل كبير على مدى عشرين سنة، وخلال تلك العملية أصبحت تركيبة هذا التجمع متنوعة للغاية - بحيث كان هناك نحو ٢٠٪ من السكان من أصول هسبانية وكان هناك «آخر آخر» (الأفارقة الأمريكيان، والمهاجرين من كافة أنحاء العالم). في هذا السياق، صدر تشريع برنس وليام الذي كان يسمح للشرطة بتوقيف واستجواب أي شخص في أي وقت بدون «سبب محتمل»^٣. وقد صمم التشريع بفعالية لتمكين الشرطة من التنبيش على المهاجرين من أصول هسبانية للتحقيق فيما إذا كانوا يقيمون في الولايات المتحدة بصورة شرعية، أو غير شرعية. انتشر الهلع بين الجالية الهسبانية؛ فبعض منهم كانوا مهاجرين غير شرعيين يقيمون في هذا التجمع لعدة سنوات، وكانوا يخشون من خسارة منازلهم، بينما خشي آخرون من توصيل أطفالهم مشيا إلى المدارس، لأنه إذا تم توقيفهم أو اعتقالهم، فإنه يمكن ترحيلهم عن البلاد هم وأطفالهم. وكان هناك غضب عارم في هذا التجمع بينما كان يتم النظر في هذا القانون؛ وتجمهرت الجالية الهسبانية بأعداد كبيرة لتعرب عن احتجاجها على القانون؛ وبنت يافطة ضخمة في مكان متوسط من البلدة، لوحة مضيئة، ربطت فيها بين العنصرية في قانون الهجرة المقترح والعنصرية الموجهة ضد الأمريكيين الأصليين والأفارقة الأمريكيان، وطرحت الحجة بأن الديمقراطية يجب أن تعم على الجميع، وليس على السكان البيض وحدهم. كما حاججت بأن الولايات المتحدة قد عرفت نفسها تاريخيا على أنها ملجأ للفقراء الذين يبحثون عن حياة أفضل. وأنهم قد قدموا إلى الولايات المتحدة ودفخوا ضرائبهم وشاركوا، كغيرهم من المهاجرين الكثرين الذين سبقوهم. وحاججوا بأن هذا مناهض للتقاليد الأخلاقية في البلد أن تقوم بترحيلهم من الولايات المتحدة. ولكن هذه القصة أخفقت؛ حيث إن سكان هذا التجمع كانوا يؤيدون بشكل كبير «القرار» الذي يمنح «غير الشرعيين» من مواصلة العيش في تجمعهم. وبالتالي لم يتم إصدار القرار فحسب، بل قامت ٢٧ ولاية أخرى في الولايات المتحدة بإصدار تشريع مماثل أو بدأت تعمل على إصداره. وبالتالي فإن المسيرات الاحتجاجية التي قام بها المهاجرون ومن كانوا يدعمونهم لم تلق سوى آذان صماء في مواجهتها. وهذا كان برأيي، بسبب طبيعة الرواية التي طرحتها المجموعات المحافظة ضد الجالية الهسبانية. وأسمي هذه الرواية «الرواية التطرفية»، حيث

٣. في خلال سنة تم تعديل هذا القانون بحيث طلب من الشرطة أن توقف الأشخاص حيث كان هناك «سبب محتمل» بوجود جريمة.



إنها تستند إلى أن الآخر لديه نية شريرة، وهو غير قادر على رواية الحقيقة أو حتى أن يكون بأي طريقة كانت على جانب «الخير». في هذه الرواية، فإن هؤلاء غير الشرعيين يحاولون سلبنا «وظائفنا»، و«الزواج بيناتنا» وتلويث مجتمعاتنا بسلوكهم الإجرامي؛ كما أنهم قذرون وأغبياء - فقد لام أحد المتحدثين بالاجتماع في البلدية المهاجرين على أحداث ١١ أيلول! وبهذا دفعت هذه الرواية بالوضع «نحو التطرف» بحيث لم يعد أحد قادرا على مناهضة التشريع بدون أن يخضع للرقابة أو الإقصاء. هذه الأنواع من الروايات تشكل جزءا من أي نظام فاشي حيث التعبير بحد ذاته محظور بفعل الضغط الاجتماعي - الاعتراض محظور، ليس بقوة القانون بل بقوة القواعد العلاقتية والاجتماعية. ومن هذا المنظور، فإن رواية اللاعنف أخفقت لأن النظام (تجمع برنس وليام) أطلق روايات تطرفية وجهت فضاء الحديث الذي بمقتضاه كانت المعارضة، أو الحديث بالنيابة عن المهاجرين ومعارضة القانون أمرا صعبا بل حتى إنه مستحيل. عندما يتم تعريف ناس على أنهم من فعل الشيطان، فإنه لا يعود هناك الشيء الكثير الذي يمكن لهذا «الشيطان» أن يقوم به لتغيير القصة التي تروى عنه. حتى إذا مارس اللاعنف، كما فعلت الجالية الهسبانية، فإنه لا يستطيع تغيير الروايات التي يحكيها عن مجموع الآخر حيث إن تلك الروايات التطرفية تدمر الفضاء العام، فضاء الحديث والتبادل، بحد ذاته.

العبر المستفادة من أسلوب الرواية في اللاعنف

بناء على تلك المجموعة المحدودة من الحالات الستة التي استعرضناها، قد يكون من السابق لأوانه أن نرسم الاستنتاجات حول ما إذا كانت رواية اللاعنف وبيئات اللاعنف تدعم التغيير الاجتماعي، ولكننا من الناحية المبدئية، يمكننا أن نسمي بعض الخصائص المثيرة للاهتمام المرتبطة بالنجاح أو غيابه.

١. يجب على الروايات اللاعنفية أن تطور وتعرض إطارا أخلاقيا لا يقتصر على معارضة رواية المجموعة المهيمنة - إنه مجموعة من القيم غير المقابلة، بل شرعية بحد ذاتها، مثل «تقرير المصير».

٢. المثل التي تعززها يجب أن تتقاطع مع المثل الأساسية في الثقافة السائدة - فالأمهات في كل الثقافات يقلقن على أبنائهن.

٣. يجب أن تسلط الضوء على غياب الأخلاقية في الرواية المهيمنة، ليس من خلال توجيه أصابع اللوم والاتهام، بل من خلال السيناريو، حتى وإن كان في صمت.

٤. كما لا تجوز ممارستها في سياق تكون فيه المجموعة المهيمنة تؤطر المجموعة المهمشة على أنها تهدد الشعب الذي يسعى (النظام) لحمايته، مما يضع المحتجين في إطار أعداء الشعب.

٥. ويجب ممارستها فقط في سياق يكون فيه الآخر متواجدا، حيث يجب على هذا الآخر أن يكون شاهدا على رواية اللاعنف.

٦. وإذا ما وضعت في مواجهتها رواية تطرفية، أي رواية تؤطر المجموعة المهمشة كما لو كانت «الشيطان» وبهذا تدمر إمكانية التعبير العلني، فإن على الرواية اللاعنفية ألا تتطرق للقضايا



(في هذه الحالة قانون الهجرة) بل أن نتحدث عن السياق نفسه - الديمقراطية مساحة توجد فيها آراء مختلفة ويمكن مناقشتها كلها وتناولها كلها. يجب التعامل مع وجهات النظر كافة على أنها جديرة بالتعبير، بدون خول أو قمع.

نظرا لأن نظرية اللاعنف ما زالت بحاجة لارتداء عدسات الرواية، ما زال هناك الكثير الواجب النظر فيه بخصوص تطوير المنظور الروائي على اللاعنف. ما نعرفه عن ديناميكيات الرواية في عمليات النزاع هو أنه تتم موضوعة الشعب في قصص لم يحكيوها بأنفسهم، ولا يمكنهم تغييرها بأنفسهم. وسوف يؤدي التصاعد في دائرة النزاع حتميا إلى ترسيخ روايات النزاع، وإلى طرق فعالة لإعادة تأطير الأنظمة الأخلاقية، وإعادة موضوعة نحن أو هم تختفي مع الوقت، كحال احتمالية العمل الإبداعي مثلما حدث في مادريس. ما يجب أن يكون واضحا من تلك الحالات هي أننا أمامنا الكثير لتتعلمه عن روايات اللاعنف بحيث نستطيع تصميمها لتكون فعالة، ليس فقط لتعزيز التغيير الاجتماعي، بل لأن تقوم بذلك بطريقة لا تعزز هي نفسها دوائر العنف. لأنه في واقع الأمر، نظرا لأن معظم الناس الذين يموتون في الحروب اليوم هم مدنيون (روثبارت وكوروستيلينا ٢٠١١)، فإن حركة اللاعنف قد تكون طريق مركزي يمكن فيه للشعب نفسه يستطيعون حماية أنفسهم من عنف الأنظمة السلطوية والروايات المتطرفة.



المراجع

- Chatman, Seymour Benjamin. 1980. *Story and Discourse: Narrative Structure in Fiction and Film*. Cornell University Press, June.
- Hancock, Landon, and Christopher Mitchell. 2007. *Zones of Peace*. Kumarian Press, February.
- McLean, Kate C. 2008. "The Emergence of Narrative Identity." *Social and Personality Psychology Compass* 2 (4): 1685-1702. doi:10.1111/j.1751-9004.2008.00124.x.
- Ranciere, Jacques. 2006. *The Politics of Aesthetics*. Pbk. Ed. Continuum, July.
- Rothbart, Daniel, and Karina Korostelina. 2011. *Why They Die: Civilian Devastation in Violent Conflict*. University of Michigan Press, June 9.

التوصيات





التوصيات

التوصيات الناتجة عن جلسة دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية

1. لقاءات متكررة ومكثفة من خلال ورش العمل للتدريب على الحوار الفعال.
2. إثراء المنهاج التعليمي لكافة المراحل بمفاهيم الحوار السلمي ومفاهيم اللاعنّف بشكل أعمق.
3. استهداف كافة فئات وأطياف المجتمع المختلفة خاصة أصحاب المهن.
4. تشجيع الشباب داخل الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية على إطلاق مبادرات شبابية للحوار والتعامل مع المحادثات الصعبة وإدارة الأزمات.
5. تشجيع لقاءات حوارية مباشرة ما بين صناع القرار وفئات المجتمع المدني المختلفة وإشراك كادر الأحزاب السياسية وخاصة الشباب منهم بوضع الخطط التتموية لجميع الوزارات.
6. تنمية ثقافة الحوار بالقطاع الحكومي والأحزاب السياسية وتنمية ثقافة تقبل الآخر.
7. إعطاء الفرصة للأحزاب السياسية لممارسة دورها ضمن مساحة اجتماعية أوسع دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قطاع الحكومة.
8. إيجاد لجان مشتركة لبلورة السياسات ذات الاهتمام المشترك وإفساح المجال أمام الأحزاب لممارسة دورها بحرية أكبر.

التوصيات الناتجة عن جلسة دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج المؤسسات الإعلامية

1. وحدة الخطاب الإعلامي مع إيجاد قاموس للمصطلحات الفلسطينية لتوحيد الكلمة الإعلامية.
2. إصلاح القطاع الإعلامي من خلال إعادة هيكلة ووضع أسس ومعايير المؤسسات الإعلامية بما يخدم المصلحة الوطنية.
3. ضرورة العمل على إعداد ميثاق إعلامي وطني.
4. وجود مجلس أعلى للإعلام.
5. تفعيل دور النقابات الإعلامية.
6. المتابعة والمسائلة للإعلام الفلسطيني.
7. التركيز على البرامج الهادفة واستقلالية ومهنية الإعلام.
8. استهداف المؤسسات الإعلامية بشكل مباشر وتطوير قدراتهم على مهارات الحوار السلمي والتعاون المشترك.

التوصيات الناتجة عن جلسة دمج الحوار واللاعنف بخطط وبرامج المؤسسات الأهلية

1. الإهتمام بالإنتاج الفكري الفلسطيني خصوصاً المرتبط بالأبحاث والدراسات حول قضايا الحوار السلمي واللاعنف والاستفادة من الخبراء الأكاديميين الفلسطينيين.
2. تطوير قدرات ومهارات العاملين في المؤسسات الأهلية على برامج الحوار واللاعنف.
3. تعزيز دور المتطوعين في المؤسسات من خلال زيادة المبادرات الشبابية المؤثرة على المجتمع والتي تخص الحوار والسلم.



٤. تشجيع التنسيق والحوار والتعاون المباشر ما بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير حكومية والتي تخص كافة المجالات المجتمعية.
٥. تعميق مبدأ الحوار والسلم في عمل المؤسسات الأهلية في قوانين وأنظمة ولوائح المؤسسات الأهلية وهذا الإجراء يبني تفاهمات وقواسم مشتركة تساهم في تعزيز السلم الأهلي الفلسطيني.
٦. البدء في تنفيذ كل المشاريع والنشاطات والبرامج التي تخص السلم واللاعنف إلى الجانب العملي وعدم حصر هذه النشاطات والمشاريع في داخل المؤسسات بل تعميمها على الشارع الفلسطيني والمجتمع المدني ككل.
٧. تغيير المعتقدات السائدة لدى غالبية المجتمع الفلسطيني بارتباط مفاهيم الحوار السلمي واللاعنف بالتطبيع واعتبارها مفاهيم غريبة دخيلة على ثقافتنا.

الصـور









